القبس

إصدار خاص

ALQABAS.COM

اتجاهات البنوك والاستثمار

2026

الأرباح القياسية وانتعاش الأصول والإيرادات التشغيلية تعكس متانة القطاع المالي

البنوك ترسخ دورها كقاطرة لنمو الاقتصاد الوطني

البنوك الكويتية باتت اليوم احدى أبرز ركائز الاقتصاد الوطني، وقاطرة أساسية تدفع عجلة الحراك الاقتصادي عبر دورها الحيوي في التمويل والاستثمار وادارة السيولة ودعم القطاعات الانتاجية. فمع التحولات الاقتصادية الإقليمية والعالمية المتسارعة، نجحت البنوك في بناء منظومة مالية متينة، تحولت معها الى قوة فاعلة في ادارة التدفقات المالية وتوجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة الأكثر قدرة على خلق قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي.

وتبرز البنوك المحلية كفاعل رئيسي في التنمية، ليس فقط من خلال تقديم القروض أو حفظ الودائع، بل بصفتها شريكا كاملا في رسم مسار الاقتصاد، وتمويل المشروعات الحكومية الكبرى، ودعم القطاع الخاص، اضافة الى دورها الكبير في تغطية إصدارات السندات والصكوك الحكومية، بما يعزز متانة الوضع المالي للدولة.

كما تشهد المنظومة المصرفية توسعا مستداما، يتجلى في نمو الأصول والودائع وارتفاع الاقراض وتحسن جودة الأصول، مدعوما بالتسارع الكبير في التحول الرقمي الذي ساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتقليص التكاليف وتعزيز مستويات الربحية.

وتشير التطورات الى أن القطاع المصرفي يتجه نحو مرحلة جديدة من النمو المستدام، مدعوما بالتشريعات المقبلة، وفي مقدمتها قانون الرهن العقاري الذي سيشكل منعطفا مهما في دعم سوق التمويل السكني وتعزيز الدور الاقتصادي للبنوك.

أربـــاح مـستـقـرة ونـمـو مـستـدام

أظهرت النتائج المالية للبنوك التسعة المدرجة ارتفاعا لافتا في صافي الأرباح بقيمة 58.86 مليون دينار، وبنمو سنوي 4.7%، لتصل أرباح الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 إلى 1.3 مليار دينار مقارنة بـ 1.24 مليار دينار في الفترة نفسها من 2024. وسجلت البنوك التقليدية أرباحا بلغت 674.99 مليون دينار بما يمثل 51.75% من اجمالي الأرباح، فيما بلغت أرباح البنوك الإسلامية 629.31 مليون دينار بما يمثل 48.25% من اجمالي الأرباح المحققة. وجاء بيت التمويل الكويتي في صدارة القطاع بتحقيق 492.68 مليون دينار بنمو 2%، تلاه بنك الكويت الوطني بـ 467.35 مليون دينار بنمو 2.3%. وتعكس هذه النتائج قدرة البنوك على الحفاظ على ربحيتها رغم التحديات العالمية، مستفيدة من نمو الأنشطة التمويلية، وتنوع مصادر الدخل، والتحول الرقمي الذي عزز الإنتاجية وخفض التكاليف.

إيرادات تشغيلية قوية

سجلت الإيرادات التشغيلية للقطاع المصرفي نموا قويا بلغ 8.3%، بزيادة 251.07 مليون دينار لتصل الى 3.27 مليارات دينار حتى نهاية سبتمبر 2025، مقابل 3.02 مليارات دينار للفترة نفسها من العام السابق. وتصدر «بيت التمويل» القائمة بإيرادات تشغيلية بلغت 1.31 مليار دينار بنمو 10%، يليه «الوطني» بـ 968.99 مليون دينار بنمو 4.1%. ويرجع هذا النمو الى ارتفاع عوائد الاستثمار وإدارة الأصول، وزيادة عمليات التمويل والعمولات المصرفية، اضافة الى توسع الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات الإلكترونية، فضلا عن خفض المصاريف التشغيلية نتيجة التحول الرقمي وتحديث العمليات.

أرباح البنوك الكويتية في 9 أشهر خلال عامي 2024 و2025 (بالمليون دينار)

البنك	أرباح 9 أشهر 2025	ارباح 9 أشهر 2024	نسبة النمو %
الوطني	467.35	457.02	% 2.3
الخليج	38.37	40.22	%(4.6)
التجاري	90.19	88.52	% 1.9
الأهلي	46.62	38.83	% 20
الدولي	20.41	16.20	% 26
برقان	32.43	33.28	% (3)
«بيت التمويل»	492.68	482.92	% 2
بوبيان	77.70	73.52	% 6
وربة	38.50	14.89	% 158.6
الإجمالي	1304	1244	% 4.82

قاعدة مالية أكثر متانة

عززت البنوك أصولها لتصل إلى 134.88 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2025، مقارنة بـ 119.95 مليار دينار في 2024، محققة نموا سنوياً 12.45% يعادل 14.93 مليار دينار. وتصدر «الوطني» قائمة البنوك من حيث الأصول باجمالي 44.91 مليار دينار، تلاه «بيت التمويل» باجمالي 40.75 مليار دينار. وجاء هذا النمو مدفوعا بارتفاع ودائع القطاع الخاص، توسع الائتمان الموجه لقطاعات الأعمال، فضلا عن تحسن تقييم الأصول الاستثمارية، وتوسع المحافظ الأجنبية للبنوك الكبرى. كما شهدت جودة الأصول تحسنا ملحوظا مع تراجع القروض المتعثرة وارتفاع نسب التغطية، بفضل السياسة التحوطية واجراءات ادارة المخاطر.

تمويل الميزانية العامة.. شراكة تعزز الاستقرار

لعبت البنوك المحلية دورا محوريا في تمويل احتياجات الميزانية ويمثل هذا التعاون نموذجا للتكامل بين السياسة المالية والحركة المصرفية، من خلال تغطية كامل اصدارات الدين المحلي خلال الفترة من 25 يونيو حتى 15 أكتوبر 2025، بقيمة قاربت ملياري دينار عبر السندات وأدوات التورق. هذا الدور الذي ساهمت فيه البنوك ساهم في توفير السيولة اللازمة للموازنة، ودعم الاستقرار المالي في الدولة، علاوة على تعزيز ثقة المستثمرين في أدوات الدين الكويتية، وكذلك الحفاظ على مستويات سيولة قوية داخل الجهاز المصرفي.

الرهن العقاري.. مرحلة جديدة من النمو للقطاع المصرفي

يعد قانون الرهن العقاري المرتقب علامة فارقة في مسار القطاعين المالي والعقاري في الكويت، اذ يتوقع أن يسهم في توسع كبير بمحفظة التمويل السكني، مع فتح المجال أمام منتجات تمويلية جديدة طويلة الأجل، اذ سيوفر القانون اطارا تمويليا منظماً يعزز الثقة بين المقترضين والبنوك، ويخلق فرصا للبنوك لتنويع أصولها وتقليل المخاطر، فضلا عن تقديم دعم مباشر لحل أزمة السكن عبر تمويلات ميسرة ومستقرة، وتنشيط قطاعات التطوير العقاري والبناء والمقاولات. ومع وجود قاعدة مالية صلبة وتحول رقمي متسارع، وحوكمة عالية، تبدو البنوك الكويتية مؤهلة تماما لقيادة هذا التحول الكبير وتسير بثبات نحو مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المتوازن، مدعومة بارتفاع الأرباح ونمو الأصول وتوسع التمويل وقوة الإيرادات التشغيلية، ودورها الحيوي في دعم المالية العامة التي تعززها فرص نمو القطاع المصرفي ليواصل أداءه كقاطرة للاقتصاد الوطني ومحرك رئيسي للاستقرار والتنمية.

- المصارف تعد شريكاً كاملاً في رسم مسار الاقتصاد وتمويل المشروعات الحكومية الكبرى
- البنوك تؤدي دوراً محورياً في ترسيخ الاستقرار عبر تغطية إصدارات الدين العام
- الرهن العقاري يفتح عصراً جديداً للقطاع.. توسع تمويلي وفرص نمو واعدة

بـ5.18 مليارات دينار نهاية نوفمبر 2025 وتعادل 74% من القيمة السوقية لشركات السوق الأول

القطاع المصرفي يواصل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

يمثل القطاع المصرفي الكويتي الركيزة الأساسية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في بورصة الكويت، منذ إدراج السوق على مؤشرات الأسواق الناشئة الثلاثة، «مورغان ستانلي» و«فوتسي راسل» و«ستاندرد أند بورز». وقد عززت البنوك الكويتية هذا الدور من خلال ملاءتها المالية القوية، وتوسع نشاطها الإقليمي، وتطويرها المستمر لمنظومة الحوكمة والإفصاح، ما جعلها الوجهة الأكثر أماناً وجاذبية للمستثمرين العالميين.

وفق إحصائية أعدتها **القبس**، حسب إغلاقات شهر نوفمبر الماضي، بلغت استثمارات الأجانب في السوق الأول نحو 7 مليارات دينار، استحوذ منها القطاع المصرفي وحده على النصيب الأكبر بنسبة 74%، وبقيمة 5.18 مليارات دينار، وتشكل هذه الملكيات نحو 15.81% من القيمة السوقية الاجمالية لقطاع البنوك البالغة 32.76 مليار دينار، في مؤشر واضح على الثقة الدولية الكبيرة التي يحظى بها القطاع المصرفي الكويتي، والذي بات يشكل الرئة الأساسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى البورصة.

وحل بنك الكويت الوطني في المرتبة الأولى من حيث حجم الملكيات الأجنبية، بقيمة 2.4 مليار دينار تعادل 27.37% من رأسماله السوقي، مستفيداً من مكانته الإقليمية والدولية وتاريخه الطويل في تحقيق نتائج مستقرة وتوزيعات منتظمة، وجاء بيت التمويل الكويتي في المركز الثاني بقيمة ملكيات أجنبية بلغت 2.08 مليار دينار بما يعادل 14.15% من رأسماله، مدعوماً بثقة متنامية في نموذج الصيرفة الإسلامية وتوسعاته الاقليمية، ولا سيما بعد الاندماج التاريخي مع الأهلي المتحد البحريني.

توزيع متنوع

لم تخلُ أي من البنوك الكويتية من الملكيات الأجنبية، وإن تفاوتت النسب، ويظهر هذا التوزيع أن النظرة الإيجابية للمستثمرين الأجانب تشمل القطاع ككل، وليس بنوكا بعينها، حيث جاءت على النحو التالي:

- بنك الخليج: بلغت قيمة الملكيات الأجنبية فيه 192.54 مليون دينار، بنسبة 13.54%
- بنك بوبيان: تستحوذ حصة الأجانب فيه على ملكية قدرها 7.14%، تعادل 222.65 مليون دينار
- بنك الكويت الدولي: استقطب 53.69 مليون دينار بنسبة 11.37%
- بنك وربة: سجل نسبة 9.89% بقيمة 129.46 مليون دينار
- البنك الأهلي الكويتي: بلغت ملكيات الأجانب فيه 58.13 مليون دينار بنسبة 7.82%
- بنك برقان: استقطب نحو 43.5 مليون دينار بنسبة 5.08%
- البنك التجاري الكويتي: استحوذ الأجانب فيه على ما نسبته 0.07% بما يعادل 951.8 الف دينار

5 عوامل تعزز الجاذبية الاستثمارية

تستند جاذبية البنوك الكويتية للمستثمرين العالميين إلى مجموعة من العوامل التي ساهمت في جعلها قبلة للاستثمارات الأجنبية، أبرزها:

1 - الملاءة المالية القوية: البنوك الكويتية تتمتع بنسب رسملة مرتفعة وكفاية رأسمال تفوق المتطلبات التنظيمية.

2 - التوزيعات المنتظمة: سجل متواصل للتوزيعات النقدية وأسهم المنحة يجعل القطاع خياراً مفضلاً للصناديق الباحثة عن عوائد ثابتة.

3 - الاستقرار النسبي خلال الأزمات: أسهم البنوك أقل عرضة للتذبذبات مقارنة بقطاعات أخرى.

4 - التوسع الإقليمي: البنوك المحلية في الأسواق الإقليمية وسعت من رقعتها الاستثمارية ما جعلها تحظى بثقة كبيرة ومصدر للتدفقات المالية، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الإيرادات التشغيلية لها.

5 - ضوابط الحوكمة: التزام معايير الشفافية والإفصاح عزز ثقة المستثمرين المؤسسيين.

تحركات متزنة

رغم نشاط الأجانب في عمليات الشراء والبيع، فإن تحركاتهم عادة ما تكون طفيفة جدا لا تتجاوز 0.01% صعوداً أو هبوطاً، وتعكس هذه التحركات استراتيجية استثمارية متوازنة، تقوم على جني الأرباح عند ارتفاع الأسعار واعادة الشراء عند مستويات أقل، ما يحد من تقلب الأسعار ويعزز استقرار أسهم البنوك، وفقاً لمعدلات الأوزان الذي يتم تغييرها على المؤشرات الدولية، والتي ترتكز إلى معايير محددة لعملية التقييم.

تنوع الإستراتيجيات

لا يتبع المستثمرون الأجانب إستراتيجية موحدة، اذ يرفعون ملكياتهم تدريجياً في بعض البنوك، ويقلصونها بنسبة بسيطة في أخرى عند بلوغ أسعار مرتفعة، كما يوزعون استثماراتهم بين بنوك اسلامية وتقليدية. ويعكس ذلك تقييمات مالية دقيقة ورؤية طويلة الأمد، ساهمت في:

- دعم استقرار الأسعار ومنع تشكل فقاعات سعرية.
- تعميق السوق وزيادة حجم السيولة في السوق الأول.
- تعزيز ثقة المستثمر المحلي الذي يرى في دخول الأجانب دليلاً على قوة القطاع.

تجدر الاشارة الى أن القطاع المصرفي وفقاً لدوره المحوري في الاقتصاد المحلي ودعمه المتواصل في تمويل المشاريع الانمائية للدولة سيواصل دوره المحوري في قيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز جاذبية السوق الكويتي للمستثمرين العالميين، ودعم استقرار السوق الأول على المدى الطويل.

اسم البنك	نسبة ملكيات الأجانب (%)	القيمة السوقية الاجمالية للبنك	القيمة السوقية لحصة الاجانب
الوطني	27.37	8,777,736,000	2,402,466,343
الخليج	13.54	1,421,375,000	192,545,175
الدولي	11.37	472,223,000	53,691,755
برقان	5.08	856,362,000	43,503,189
«بيت التمويل»	14.15	14,707,790,000	2,081,152,285
بوبيان	7.14	3,118,455,000	222,657,687
وربة	9.89	1,308,981,000	129,458,220
التجاري	0.07	1,358,583,000	951.801
الأهلي	7.82	743,444,000	58,137,320
الإجمالي		32,764,949,000	5,183,612,926

أكد أن تحقيق نتائج أفضل من المتوقع لن يكون مفاجئاً

«الوطني»: استقرار النمو الاقتصادي العالمي في عام 2026

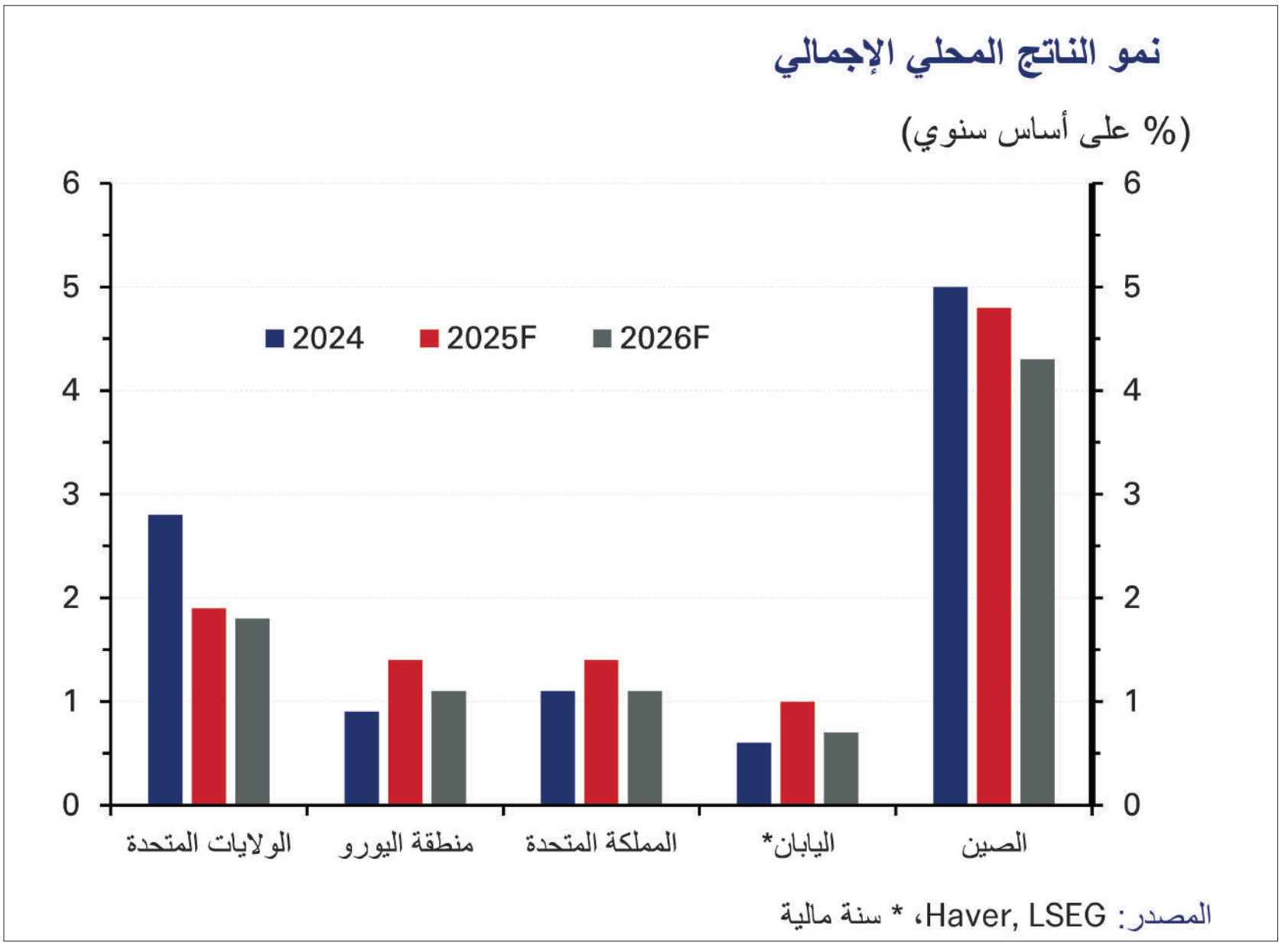

توقع التقرير الاقتصادي الصادر عن بنك الكويت الوطني تواصل النمو في الاقتصادات الكبرى خلال الفترة الأخيرة، حيث تجاوز التوقعات، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى رفع توقعاته للنمو العالمي لعام 2025 للمرة الثانية. أما بالنسبة لعام 2026، فباستثناء الصين، يُتوقع أن يكون النمو قريباً من مستويات عام 2025، رغم أن التقديرات الأخيرة تشير إلى تراجع طفيف. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن النمو في عام 2025 قد حافظ على متانته رغم حالة عدم اليقين غير المسبوقة والمرتبطة بالتعريفات الجمركية، فمن الممكن أن يسجل النمو مفاجأة إيجابية في عام مدعومة بزيادة الإنفاق العام وانخفاض أسعار الفائدة. أما في أوروبا، فيُتوقع أن يكون نمو عام 2026 قريباً من مستويات عام 2025 مع إبقاء البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة دون تغيير، في حين يُرجح أن يقوم بنك إنكلترا بخفضها. وفي اليابان، يُتوقع أن يبقى النمو دون 1%، بينما يُتوقع أن يتباطأ النمو الصيني بشكل ملحوظ في ظل غياب حوافز قوية، لكنه سيبقى فوق 4%.

الولايات المتحدة:
استمرار مرونة الاقتصاد بدعم من التخفيضات الضريبية واحتمال خفض أسعار الفائدة

من المرجح أن يحافظ الاقتصاد الأمريكي على مرونته الاستثنائية في عام 2026، مع دعم إضافي من التخفيضات الضريبية واحتمال خفض أسعار الفائدة، رغم ضعف سوق العمل واستمرار التضخم عند مستويات مرتفعة. وتشير أحدث التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8% في 2026 (في حين يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً أقوى عند 2.1%)، وهو أقل من مستويات تقارب 3% التي تحققت في 2023 - 2024، نتيجة تأثير التعريفات الجمركية والقيود في الهجرة. أحد العوامل الرئيسية وراء هذه المرونة هو أثر الثروة الناتج عن ارتفاعات قياسية في أسواق الأسهم وأسعار المنازل، مما ساعد في الحفاظ على مستويات إنفاق المستهلكين. إضافة إلى ذلك، فإن طفرة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي تدعم الاستثمار في الأعمال وتعزز النمو. ومع ذلك، فإن أي تصحيح كبير ومستمر في سوق الأسهم، خاصة إذا ارتبط بمخاوف من فقاعة في قطاع الذكاء الاصطناعي، قد يؤدي إلى دوامة هبوطية. كما أن إلغاء المحكمة العليا للتعريفات المتبادلة سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجمركية، مما يعيد المخاوف بشأن مسار الدين الفدرالي، وقد يرفع عوائد سندات الخزانة الأمريكية، وهو ما سينعكس سلباً على النمو.

أما الإغلاق الحكومي الأطول في التاريخ والذي انتهى مؤخراً، فقد أدى إلى كبح النشاط الاقتصادي في الربع الرابع من العام الحالي وتسبب في تأجيل أو إلغاء نشر بيانات اقتصادية رئيسية. ومع ذلك، لا تزال مؤشرات سوق العمل تظهر تراجعاً في التوظيف مع ضعف الطلب والعرض على العمالة، لكن حالات التسريح لا تزال منخفضة، مع زيادة معتدلة في البطالة بفضل استمرار النشاط الاقتصادي القوي. ومن المتوقع أن يبقى التضخم فوق هدف الاحتياطي

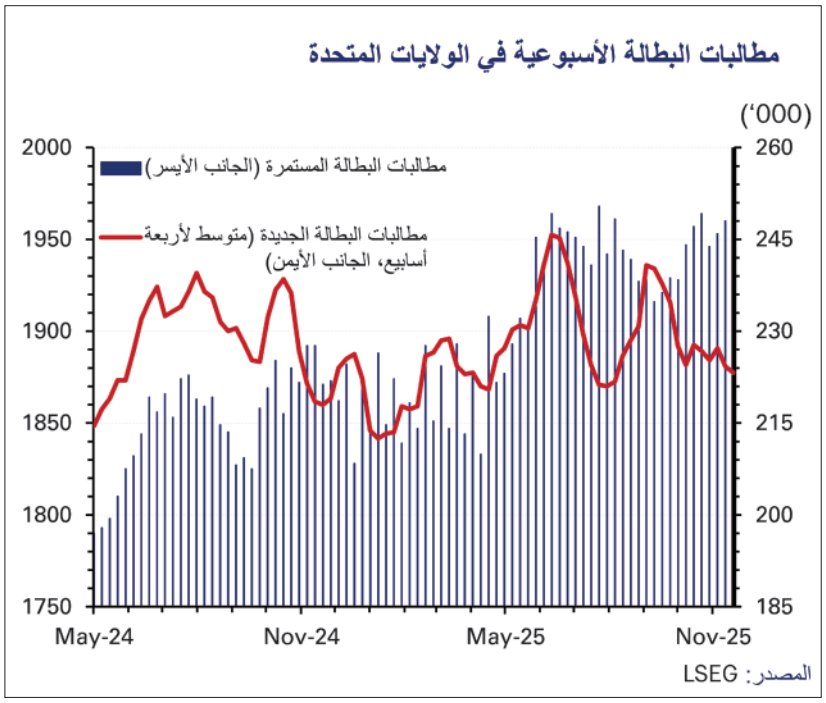

الفدرالي البالغ 2% في عام 2026 نتيجة تأثير التعريفات الجمركية، رغم أن انخفاض تضخم الإيجارات وتراجع أسعار الطاقة سيخففان من حدة الضغوط. وبالنظر إلى اختلاف وجهات النظر بين مسؤولي الفدرالي بشأن سوق العمل والتضخم، يبقى مسار السياسة النقدية غير واضح. وتشير التوقعات الحالية في الأسواق إلى ثلاثة أو أربعة تخفيضات في أسعار الفائدة بحلول نهاية 2026، وهو ما يبدو مبالغاً فيه بالنظر إلى المعطيات الاقتصادية التي تتضمن تضخما مرتفعا ومستقرا فوق المستوى المستهدف، نموا اقتصاديا جيدا، وتحسنا محتملا في الطلب على العمالة. وتجدر الإشارة إلى أن تعيين رئيس جديد للفدرالي في مايو 2026، مع انتهاء ولاية جيروم باول، سيعزز الميل التيسيري للسياسة النقدية للبنك، لكن الرئيس الجديد سيحتاج لإقناع باقي أعضاء اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة بالسير في هذا الاتجاه، وهو أمر غير مضمون.

منطقة اليورو:
توقعات نمو مشابهة لسنة 2025 مع ترجيح إبقاء أسعار الفائدة ثابتة حتى نهاية 2026

سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو أداءً أفضل من المتوقع، إذ بلغ 0.2%، على أساس ربع سنوي، في الربع الثالث، فيما أكدت مؤشرات مديري المشتريات لشهري أكتوبر ونوفمبر على توسع أقوى في الربع الرابع. واقترب التضخم من المستوى المستهدف عند 2.2% في نوفمبر، ومن المتوقع أن يتراجع أكثر في 2026، بينما لا تزال البطالة عند مستويات منخفضة قياسية تبلغ 6.4%، مما يعكس مرونة سوق العمل رغم ضعف النمو الاقتصادي. وفي المقابل، شهدت مبيعات التجزئة حالة من الركود خلال الأشهر الأخيرة بعد أداء قوي في وقت سابق من العام، مما يعكس حذر المستهلكين. وتدخل منطقة اليورو عام 2026 بآفاق نمو متواضعة وتضخم قريب من المستوى المستهدف، لكن التحديات الهيكلية وحالة عدم اليقين العالمية ستبقيان تؤثران في مسار النمو. ويبقى السؤال الرئيسي: هل يمكن للمنطقة الانتقال من مرحلة المرونة إلى مرحلة القوة؟ وشددت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد مؤخراً على أن «أوروبا لا يمكنها الاعتماد على الآخرين لضمان ازدهارها، بل يجب أن تطلق إمكاناتها الذاتية»، داعية إلى تعميق التكامل في السوق الموحدة واعتبار الإصلاحات الهيكلية أمراً محورياً لتعزيز القدرة التنافسية. وتبقى المخاطر الأخرى – خاصة ضعف التجارة العالمية والتوترات الجيوسياسية – عوامل ضغط على اقتصادات المنطقة المعتمدة على التصدير في 2026، كما أن الوضع السياسي في فرنسا، لا سيما في ما يتعلق

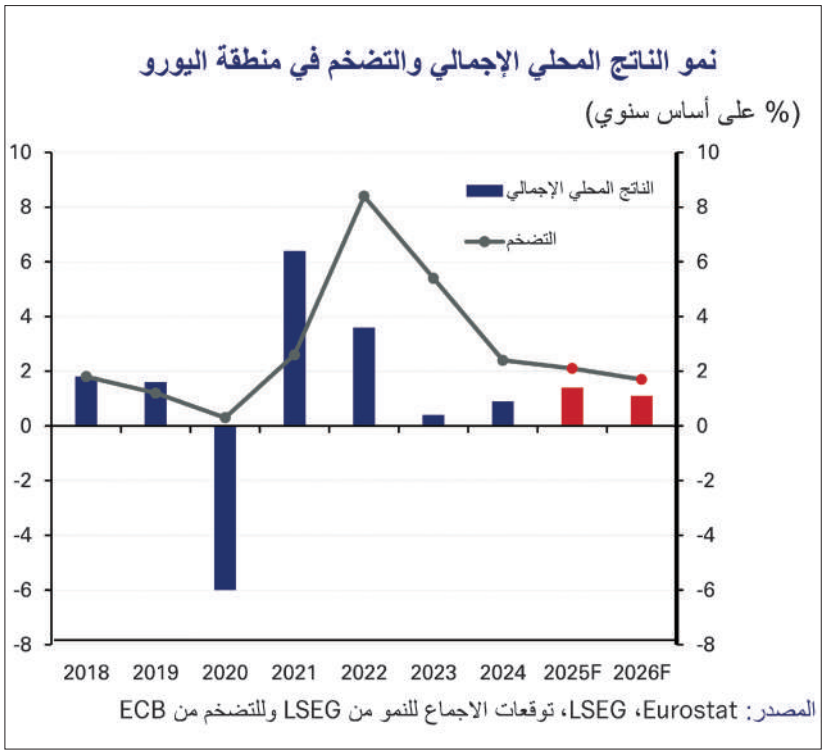

بإقرار موازنة عام 2026، يمثل عقبة أمام ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة. وتشير التوقعات إلى تراجع نمو منطقة اليورو قليلاً إلى 1.1% في 2026 من 1.4% في 2025. وفي ظل غياب إجراءات أكثر قوة من صناع السياسات، فقد تواجه المنطقة مزيداً من الركود النسبي، مما يضع البنك المركزي الأوروبي أمام مسار ضيق بين دعم النمو والحفاظ على استقرار الأسعار. وتشير التوقعات الحالية إلى إبقاء البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة عند 2% حتى نهاية 2026، ولن يتغير هذا الموقف إلا في حال حدوث انخفاض كبير في التضخم أو تباطؤ حاد في النمو، وكلاهما غير مرجح حالياً.

← المملكة المتحدة:

ثبات توقعات النمو لهذا العام مع استمرار التحديات الهيكلية.. وبنك إنكلترا يتجه لخفض أسعار الفائدة

لا يزال الاقتصاد البريطاني يواجه تحديات هيكلية ناجمة عن ضعف نمو الإنتاجية، وتراجع الاستثمارات، وهشاشة وضع المالية العامة. ورغم أن ميزانية نوفمبر حظيت بترحيب الأسواق بفضل زيادة هامش الإنفاق المتوقع خلال السنوات الخمس المقبلة، إلا أنها لم تعالج هذه العقبات الهيكلية. وفي الوقت نفسه، أدى الارتفاع الحاد في مساهمات التأمين الوطني في ميزانية خريف 2024 إلى تراجع التوظيف بمعدل 15 ألف وظيفة شهرياً خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. ومع رفع الحد الأدنى للأجور الوطنية بنسبة 4.1% في الميزانية الجديدة، فقد يستمر الضغط على سوق العمل. وقد كان المشهد الاقتصادي ضعيفاً بالفعل قبل إعلان الميزانية، إذ جاء النمو مخيباً للآمال عند 0.1%، على أساس ربعي، في الربع الثالث، مقارنة بنحو 0.3% في الربع السابق، كما انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 50.5 في نوفمبر من 52.2 في أكتوبر، نتيجة ركود قطاع الخدمات (50.5)، في حين سجلت مبيعات التجزئة في أكتوبر أول تراجع لها منذ خمسة أشهر. أما معدل التضخم، فقد بلغ 3.6% في سبتمبر، وهو ما يتماشى مع توقعات بنك إنكلترا، ومن المرجح أن يتراجع تدريجياً ليصل إلى المستوى المستهدف (2%) بحلول عام 2027. وتشير النظرة المستقبلية إلى أن زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في الميزانية الأخيرة، مثل إلغاء الحد الأقصى لطفلين للاستفادة من المزايا الاجتماعية، وتمديد تجميد الرسوم على الوقود، وتأجيل إجراءات رفع الضرائب (معظمها لن يدخل حيز التنفيذ قبل عام 2028)، من شأنها أن تدعم الاستهلاك في العام المقبل. وبالنظر إلى ضعف النمو المتوقع (1.1% في عام 2026 وفق تقديرات الإجماع، و1.3% وفق صندوق النقد الدولي)، فإن توقعات السوق تشير إلى خفض إضافي في أسعار الفائدة بمقدار 50 إلى 75 نقطة أساس بحلول نهاية 2026، بما في ذلك خفض شبه مؤكد بمقدار 25 نقطة أساس خلال الشهر الجاري.

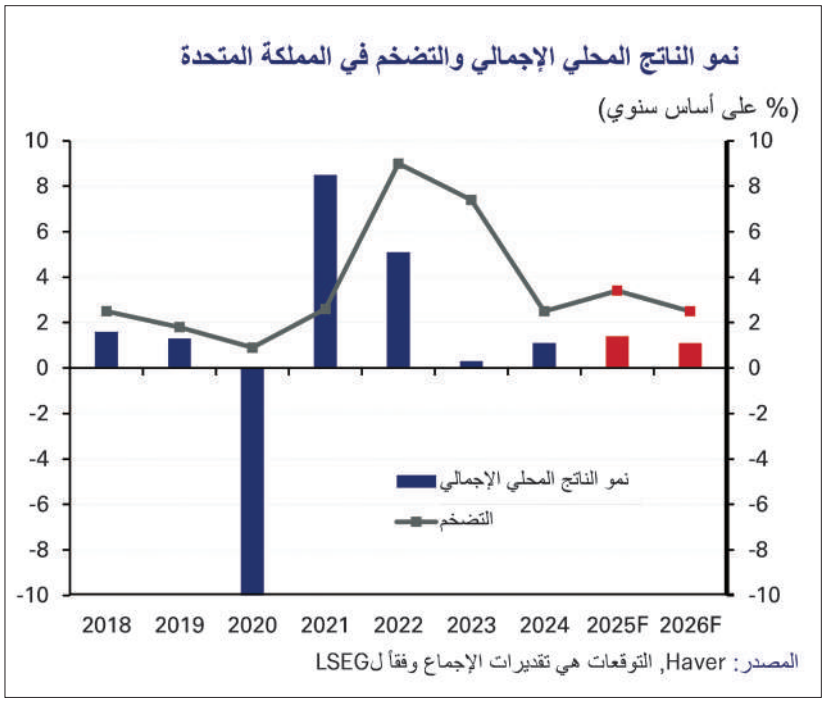

← اليابان:

النمو المتوقع أقل من 1% في عام 2026.. وبنك اليابان يستعد لرفع الفائدة قريباً

شهد الاقتصاد الياباني تراجعاً في الربع الثالث، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% على أساس ربعي، وهو أول انخفاض منذ الربع الأول من عام 2024. ومع ذلك، بقيت اتجاهات النمو أفضل من المتوقع، كما كان الحال في النصف الأول من العام الحالي. ولا يزال معدل التضخم مرتفعاً عند 3%، متجاوزاً الهدف المحدد لأكثر من ثلاث سنوات متتالية. وقد دفع هذا الوضع رئيسة الوزراء تاكايتشي إلى تخصيص جزء كبير من حزمة تحفيزية ضخمة بقيمة 21.3 تريليون ين (135.5 مليار دولار) لتخفيض الأسعار. ومن المتوقع لهذه الحزمة، التي تعد الأكبر منذ جائحة كورونا، أن ترفع الناتج المحلي وتخفض التضخم بمقدار 0.7 نقطة مئوية بين فبراير وأبريل 2026، وفقًا لمكتب مجلس الوزراء. وساهم التفاؤل بشأن تحسن التجارة مع الولايات المتحدة والحزمة التحفيزية في رفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى أعلى مستوى له منذ 15 شهرًا عند 52 في نوفمبر، كما ارتفعت ثقة الأعمال تجاه التوقعات المستقبلية إلى أعلى مستوى في عشرة أشهر. وعلى الجانب السلبي، تراجع الين بنحو 6% منذ أوائل أكتوبر، مع استمرار وزير المالية في التلميح إلى تدخل محتمل لدعم العملة، مؤكدًا أن ضعفها لا يستند إلى عوامل أساسية. كما استمرت المخاوف بشأن الاستدامة المالية في دفع عوائد السندات الحكومية إلى مستويات قياسية، إذ تجاوز العائد على السندات لأجل 10 سنوات مستوى 1.8% في أواخر نوفمبر. أما بالنسبة للتوقعات، فيُرجح أن يبقى النمو في السنة المالية 2026 (المنتهية في مارس 2027) ضعيفًا عند 0.7% وفق تقديرات الإجماع وبنك اليابان، مقارنة بنحو 1% في السنة الحالية. ومع استمرار التضخم فوق المستوى المستهدف لأكثر من ثلاث سنوات، خلافًا لتوقعاته السابقة، يتوقع بنك اليابان أن ينخفض التضخم دون الهدف خلال السنة المالية 2026. ومن المرجح أن يرفع البنك سعر الفائدة بمقدار 0.25 نقطة مئوية ليصل إلى 0.75%، إما في اجتماع هذا الشهر أو في يناير المقبل.

← الصين: في غياب تحفيز مالي قوي.. النمو سيتباطأ بشكل ملحوظ في 2026 ومن المرجح أن يبقى فوق 4%

استمر الاقتصاد الصيني في فقدان زخمه مع استمرار التحديات الهيكلية، مما يمهد لعام صعب في 2026. ورغم تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.8% على أساس سنوي في الربع الثالث (مقابل 5.2% في الربع الثاني)، فإن البيانات الأخيرة تشير إلى مزيد من التراجع؛ إذ انخفض نمو الإنتاج الصناعي إلى 4.9% في أكتوبر، وتباطأت مبيعات التجزئة إلى 2.9%، وهو أضعف أداء منذ أكثر من عام. ولا يزال قطاع الإسكان يشكل عبئاً كبيراً، إذ تراجعت أسعار المنازل الجديدة بنسبة 0.5% في أكتوبر، وهو أكبر انخفاض خلال عام. كما ضعفت الاستثمارات بشكل ملحوظ، إذ انكمشت استثمارات الأصول الثابتة بنسبة 1.7% خلال الأشهر العشرة الأولى من 2025، وهو أدنى مستوى منذ 2020. إضافة إلى ذلك، تبقى الظروف الخارجية هشة، إذ تراجعت الصادرات، والتي تعد محركاً رئيسياً للنمو، بشكل غير متوقع في أكتوبر. ويؤكد مؤشر مديري المشتريات لشهر نوفمبر هذا الاتجاه، إذ انخفض المؤشر المركب إلى 49.7، وهو أدنى مستوى منذ أواخر 2022. ومع ذلك، شهدت اتجاهات التضخم تحسناً في ظل ارتفاع معدل التضخم الأساسي أعلى مستوى له منذ 20 شهراً عند 1.2% في أكتوبر. وفي هذا السياق، أبقى بنك الشعب الصيني أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير للشهر السادس على التوالي في نوفمبر. وبالنظر إلى المستقبل، ورغم التباطؤ، يبدو أن تحقيق هدف النمو لعام 2025 والبالغ «نحو 5%» ممكناً في ظل وصول النمو في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي إلى 5.2%، رغم أن كل من صندوق النقد الدولي وتقديرات الإجماع تشير إلى 4.8% لعام 2025. لكن الأهم هو الحفاظ على هذا الزخم في 2026 في ظل إبقاء الحكومة الصينية للنمو المستهدف قريباً من 5%، وهو أمر يصعب تحقيقه دون زيادة التحفيز المالي. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي والإجماع إلى نمو بين 4.2% و4.3% في 2026، وهو تباطؤ ملحوظ لكنه متوقع في ظل التحديات. وعلى الجانب الإيجابي، يوفر الاتفاق التجاري الأخير مع الولايات المتحدة متنفساً قصير الأجل، ويخفف الضغوط التي سادت معظم عام 2025، ويساعد في بناء الثقة بين الجانبين نحو اتفاق أكثر استدامة في المستقبل.

محطات التحوُّل الرقمي للبنوك

.. 60 عاماً

رحلة امتدت ومرَّت بمراحل عدة تواكب التطوُّرات العالمية

يشهد القطاع المصرفي تحولا جذريا مدفوعا بتسارع الابتكار التكنولوجي وتحول سلوك العملاء نحو الخدمات الرقمية، حيث أصبحت الرقمنة اليوم أحد أهم المحركات الاستراتيجية التي تعتمد عليها البنوك لتعزيز التنافسية، ورفع كفاءة التشغيل، وتوسيع قاعدة العملاء، وتقديم خدمات أكثر سرعة وأمانا. ورغم أن القطاع المصرفي لطالما ارتبط بالأنظمة التقليدية، فإن السنوات الأخيرة شهدت انتقالا واضحا نحو بنية رقمية متكاملة، تشمل تطوير التطبيقات الذكية، واعتماد الذكاء الاصطناعي في ادارة المخاطر وخدمة العملاء، وتعزيز أمن المعلومات، وتطوير بنية تحتية قادرة على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية الرقمية.

كما أسهمت مبادرات التحول الرقمي في البنوك في تحسين تجربة العملاء، من خلال تقليل الاجراءات الورقية، وتبسيط العمليات، وتمكين خدمات فورية، مثل فتح الحسابات الكترونيا، التحويلات الفورية، منصات الاستثمار الرقمية، وتفعيل المحافظ الالكترونية.

وتواكب هذه التطورات توجهات عالمية تفرض واقعا جديدا يقوم على الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking)، والتقنيات المالية (FinTech) وتحليلات البيانات الضخمة، وهو ما يجعل التحول الرقمي اليوم ضرورة استراتيجية وليس خياراً.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التقنية والابتكار، وانطلاقا من أهمية التحول الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وتنافسيته واستدامته، فقد حرصت البنوك الكويتية على دعم التحول الرقمي وتعزيز الخدمات الرقمية عبر عدة مراحل تحت قيادة بنك الكويت المركزي، والتي جاءت كالتالي:

- قبل تطبيق نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (كاسب) في عام 2004 ونظام الكويت للمقاصة الالكترونية للشيكات في عام 2015، كان اعتماد البنوك المحلية في تنفيذ المدفوعات على استخدام الشيكات والتأكيدات الورقية (رسائل وتيليكس)، وبعدها نظام سويفت، وهو نظام مراسلة عالمي للتعاملات المالية يجمع البنوك في مختلف دول العالم، أما بالنسبة لعملية المقاصة وتسوية الشيكات الورقية بين البنوك فكانت تتم يدويا من خلال تبادل المغلفات عن طريق بنك الكويت المركزي.

■ **1960:** تم انشاء مجلس النقد الكويتي بموجب المرسوم الأميري رقم 41 لسنة 1960 تمهيدا لإصدار الدينار الكويتي الذي طرح للتداول في ابريل 1961.

- شكل مجلس النقد نواة بنك الكويت المركزي، ومع تنامي القطاع المصرفي الكويتي خلال عقد الستينات من حيث عدد البنوك وحجم نشاطها، تأسس بنك الكويت المركزي في 30 يونيو 1968 بموجب القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

■ **1979:** تم تشغيل أول صراف آلي واصدار أول بطاقة مصرفية بلاستيكية في دولة الكويت، وقد مثل هذا الانجاز نقلة نوعية أسهمت في تسهيل الخدمات البنكية للعملاء في البنية التقنية المالية.

■ **1992:** تأسست شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) بمشاركة البنوك المحلية لتوفير مجموعة متكاملة من خدمات المدفوعات المصرفية، من خلال شبكة متطورة اعتمدت على أعلى المعايير الدولية الأمنة.

■ **1993:** تم تطبيق نظام سوفت في دولة الكويت، ما ساعد على تيسير تنفيذ المعاملات المالية وتحويل الأموال وتمكين التواصل فيما بين البنوك بطريقة آمنة وفعالة.

■ **1994:** أدخل نظام نقاط البيع (POINT OF SALE)، ما أتاح معالجة المدفوعات والمعاملات الالكترونية باستخدام بطاقات الائتمان أو الخصم، وشكل هذا النظام خطوة مهمة نحو تسهيل المعاملات التجارية وتحسين كفاءتها في دولة الكويت.

■ **1997:** تم تدشين شبكة دول مجلس التعاون لدول الخليج (GCC- NET) لربط أجهزة السحب الآلي فيما بينها، وذلك بهدف اعطاء الفرصة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأطراف المشاركة في الشبكة للاستفادة من هذه الخدمة.

■ **1998:** تم تقديم أول خدمة مصرفية الكترونية عبر الانترنت (INTERNET BANKIN)، حيث سهلت هذه الخدمة على العملاء الوصول الى حساباتهم، واجراء المعاملات المالية، وادارة أمورهم المالية من خلال منصات الانترنت.

■ **2004:** شهد القطاع المصرفي نقلة نوعية في تطوير نظم المدفوعات من خلال تدشين نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (كاسب)، الذي تم تطبيقه وفق أعلى المعايير الدولية الخاصة بالبنية التحتية لأسواق المال (BIS/PFMIS)، ويستند الى نظام التسويات الآنية الاجمالية للمدفوعات، حيث يتيح النظام التسوية الفورية والنهائية للمدفوعات فيما بين المشاركين من خلال شبكة سويفت، وذلك بمشاركة البنوك المحلية وبنك الكويت المركزي كمشارك ومشغل للنظام. كما تم اصدار القواعد التنظيمية لنظام كاسب والاجراءات التشغيلية في سنة 2004 وتم تحديثها في عام 2010.

■ **2009:** شارك بنك الكويت المركزي في تطوير نظام الخزينة الموحد لمصلحة وزارة المالية بغرض ادارة السيولة النقدية في المالية العامة، وتم تطبيق النظام على مراحل بدءا من عام 2009 مع وزارة المالية، وذلك سعيا لتحقيق نقلة نوعية لادارة السيولة النقدية في وزارة المالية لتمويل المصروفات ولتسريع عمليات الدفع للوزارات والجهات الحكومية وفق التفويض المالي الممنوح من قبل وزارة المالية للجهات الخاضعة لنظام الخزينة الموحد.

■ **2010:** تم تطبيق مبادئ الدفع للبطاقات ذات الشريحة (MASTER CARD وEURO PAY و VISA و EMV CHIPS) في مختلف قنوات الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع التي تدعم بطاقة الدفع ذات الشريحة وأجهزة الصراف الآلي، بحيث تدعم آلية التصديق والتحقق من المعاملات التي تتم من خلال بطاقات الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية. وتم تقديم أول خدمة مصرفية عبر الهاتف المحمول (MOBILE BANKING).

تطور الخدمات المصرفية الرقمية في البنوك المحلية

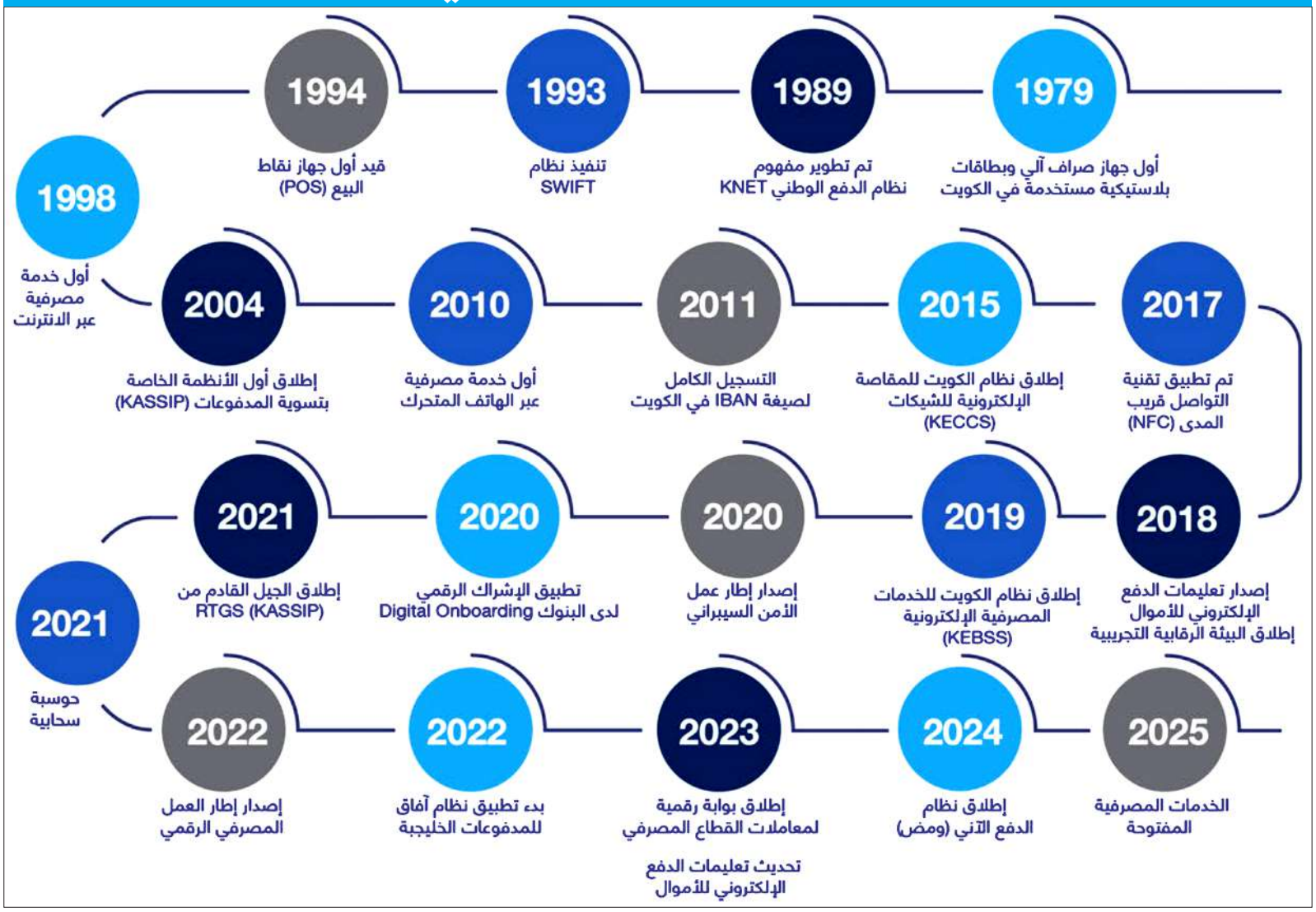

■ **2011:** تطبيق نظام آيبان بدولة الكويت (رقم الحساب المصرفي الدولي) الذي يحقق التوحيد الدولي لهيكلة الحسابات المصرفية بما يمكن الأنظمة التقنية لدى المصارف من تحقيق عنصري السرعة والدقة عند تنفيذ التحويلات المالية.

■ **2014:** تدشين خدمة شبكة نقاط البيع الخليجية لبطاقات السحب الآلي الصادرة من البنوك العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بين كل من دولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر، حيث توفر الخدمة شبكة من نقاط البيع والصراف الآلي دون وسطاء، بما يضمن سرعة العمليات ودقة تسويتها بين البنوك العاملة في ظل أحكام وقواعد وضوابط فنية وقانونية معتمدة من مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس.

■ **2015:** اطلق بنك الكويت المركزي نظام الكويت للمقاصة الالكترونية للشيكات، وهو نظام لتقاص الشيكات بالدينار الكويتي الكترونيا.

■ **2017:** تطبيق تقنية التواصل قريب المدى في دولة الكويت، التي تتيح لنقاط البيع قبول الدفع بدون تلامس من خلال البطاقات التي تدعم هذه التقنية.

■ **2018:** أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تنظيم أعمال الدفع الالكتروني للأموال الى مزاولي أعمال نظم الدفع والتسوية الالكترونية ووكلائهم.

-تم اصدار وثيقة الاطار العام للبيئة الرقابية التجريبية للابتكارات التقنية، وذلك لدعم المبادارات المبتكرة في مجال التقنيات المالية وتنظيمها رقابيا، حيث تم استخدام وحدات تنظيمية جديدة لدى بنك الكويت المركزي للتقنيات المالية والاشراف على نظم المعلومات والوسائل التكنولوجية المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية ونظم الدفع والتسوية الالكترونية.

■ **2019:** تم اطلاق نظام الكويت للخدمات المصرفية الالكترونية، حيث يسعى هذا النظام الى تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للوزارات والجهات الحكومية من خلال تنفيذ التحويلات المالية بهذه الجهات بالدينار الكويتي آليا وبشكل آني.

كما تم اصدار القواعد التنظيمية والاجراءات التشغيلية لنظام الكويت للخدمات الصمرفية الالكترونية.

■ **2020:** تم الانتهاء من بناء الاطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت، حيث ساعد هذا الاطار في تعزيز اجراءات الحماية وأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع.

أعلن بنك الكويت المركزي ربط أجهزة نقاط البيع في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية من خلال شبكة نقاط البيع الخليجية، ما يتيح لعملاء البنوك سداد ثمن مشترياتهم في البلدين مباشرة عبر شبكة المدفوعات الخليجية بعد أن تم في وقت سابق ربط خدمة نقاط البيع مع كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر في عام 2014.

■ **2021:** قام بنك الكويت المركزي بتطوير نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعة فيما بين المشاركين (كاسب) مع تغيير أوقات عمل النظام، حيث تم ربط البنوك المشاركة من خلال شبكة بنك الكويت المركزي التي تتمتع بمستوى أمني عال، وحرص «المركزي» على اتباع المعايير الدولية الخاصة بالبنية التحتية لأسواق المال لبنك التسويات الدولية.

ثورة شاملة في القطاع المصرفي من الشيكات الورقية إلى الدفع اللحظي

أنظمة دفع ذكية وخدمات فورية تعزّز تجربة العملاء وتلبي احتياجاتهم

ابتكارات الدفع الإلكتروني ركيزة أساسية في نهضة البنوك المحلية

التكنولوجيا المالية تعيد صياغة نظام المدفوعات بخطوات متسارعة

■ **2022:** أعلن بنك الكويت المركزي عن البدء في تطبيق نظام المدفوعات الخليجية الآني (آفاق) في دولة الكويت من خلال توفير نظام تسوية آنية بين البنوك المركزية الخليجية، وذلك بهدف دعم التعامل بالعملات المحلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالاضافة الى تسهيل عمليات المقاصة والتسويات المالية وضمان سرعة اتمام التحويلات المالية.

قام بنك الكويت المركزي بتمكين الجهات الحكومية من استخدام نظام الكويت للخدمات المصرفية الالكترونية للعملة الأجنبية، لاجراء التحويلات المالية واستلام الرد آليا دون الرجوع الى بنك الكويت المركزي، كما تم اصدار القواعد التنظيمية والاجراءات التشغيلية لنظام الكويت للخدمات المصرفية الالكترونية للعملاء الأجنبية.

■ **2023:** في اطار السعي والتطوير الدائم وضمن رؤية بنك الكويت المركزي في تطوير عمل نظم المدفوعات قام بنك الكويت المركزي بتمديد أوقات عمل نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشارين ونظام الكويت للمقاصة الالكترونية للشيكات بساعة اضافية بنهاية يوم العمل، وذلك في مايو 2023، كما قام بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2023 بتمديد اضافي لساعات عمل الأنظمة، بهدف تطوير الخدمات المصرفية بالدولة في ديسمبر 2023.

- قام بنك الكويت المركزي بتمديد أوقات عمل نظام الكويت للمقاصة الالكترونية للشيكات لساعتين اضافيتين.
- تم اصدار تعليمات تنظيم أعمال الدفع الالكتروني للأموال معدلة.
- بدأ بنك الكويت المركزي العمل على تطوير نظام الكويت الوطني للمدفوعات (KNBS) بنسخته الثانية.
- تم انضمام الشركة الكويتية للمقاصة في نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين، بحيث تكون أول مؤسسة مالية مشاركة في النظام.

■ **2024:** بناء على توجيهات بنك الكويت المركزي تم اطلاق نظام الدفع الآني (ومض)، من قبل شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) وبمشاركة البنوك الكويتية لتوفير خدمة دفع الكترونية جديدة للعملاء الأفراد «ومض».

- تم تمديد أوقات عمل نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين لمدة ساعتين إضافيتين.

■ **2025:** تم تشغيل ساعات عمل نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين ونظام الكويت للمقاصة الالكترونية للشيكات خلال عطلة نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية.

- تم اطلاق استخدام الغرض من التحويلات المالية في دولة الكويت ليتم استخدامه في العمليات المالية في أنظمة الدفع.
- تماشيا مع رؤية بنك الكويت المركزي لتعزيز الابتكار تمت استضافة فعالية تعريفية في يونيو 2025 للاعلان عن مشروع حلول الدفع الآجل وهو مشروع بارز ضمن برنامج البنك لتسريع المبادرات.
- اطلاق البنك المركزي برامج تسريع مبادرة درع الاحتيال.
- تم اطلاق مشروع الخدمات المصرفية المفتوحة لمواكبة التقدم في مجالات التقنيات المالية الحديثة.
- تم تطوير تقنية مبتكرة لتوليد مفاتيح التشفير الالكتروني والتي تمثل نقلة نوعية في مجال حماية البيانات وتعزز أمن المعلومات.

آفاق بلا حدود

حيث يلتقي الابتكار
بالتمويل الإسلامي العالمي

بيت التمويل الكويتي
KFH

kfh.com 180 3333

فاز بـ9 جوائز مرموقة على مستوى المجموعة من «غلوبل فايننس» العالمية

بيت التمويل الكويتي أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم لعام 2025

خالد الشملان:

- الجوائز تعكس نجاح إستراتيجيتنا في تحقيق النمو المستدام وتعزيز الحضور العالمي
- ملتزمون أعلى المعايير العالمية والممارسات المهنية في صناعة التمويل الإسلامي
- نواصل الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك وتقديم حلول مصرفية ذكية
- نواكب التطورات العالمية بما يعزز قدرة البنك على الاستجابة السريعة لمتغيرات السوق

● خالد الشملان متسلماً إحدى الجوائز

● عبدالله الحداد متسلماً جائزة

حصدت مجموعة بيت التمويل الكويتي 9 جوائز مرموقة، ضمن النسخة الثامنة عشرة من الجوائز السنوية لأفضل المؤسسات المالية الإسلامية لعام 2025، التي تمنحها مجلة «غلوبل فايننس» العالمية. وتأتي هذه الجوائز تتويجا لريادة المجموعة في قطاع التمويل الإسلامي، وتأكيدا على نجاح استراتيجيته في تحقيق نمو مستدام وتعزيز مكانته على الساحة العالمية. والجوائز هي:

- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم.
- أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد في العالم.
- أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم.
- أفضل مزود للتكافل في العالم.
- أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمشاريع في العالم.
- أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط.
- أفضل بنك إسلامي في تركيا (بيت التمويل الكويتي – تركيا).
- أفضل بنك إسلامي في البحرين (بيت التمويل الكويتي – البحرين).
- أفضل بنك في البحرين (بيت التمويل الكويتي – البحرين).

حفل تسليم الجوائز

جرى تسليم الجوائز خلال حفل خاص، أقيم على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، بحضور الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي خالد يوسف الشملان، إلى جانب عدد من قيادات المجموعة، من بينهم الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي – البحرين شادي زهران، والرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي – تركيا أفق أويان، ورئيس الخدمات المصرفية الدولية عبدالله الحداد، والرئيس التنفيذي لشركة KFH Capital عبدالعزيز المرزوق، ورئيس العلاقات العامّة والإعلام في مجموعة بيت التمويل الكويتي يوسف الرويّح.

وعلى هامش تسلمه الجوائز، أكد الرئيس التنفيذي للمجموعة، خالد يوسف الشملان، أن الفوز بهذه الباقة من الجوائز المرموقة والمتنوعة تعكس المكانة الفريدة لبيت التمويل الكويتي، ونجاح استراتيجيته في دعم قدرته على تحقيق نمو مستدام، وتعزيز حضوره العالمي كمجموعة مصرفية إسلامية رائدة عالمياً.

وأضاف: «تمثل هذه الجوائز إضافة جديدة إلى سجل بيت التمويل الكويتي الحافل بالإنجازات، وتؤكد مواصلة الجهود نحو تقديم أفضل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المبتكرة للعملاء، والالتزام بأعلى المعايير العالمية والممارسات المهنية في صناعة التمويل الإسلامي. كما تعكس ثقة العملاء والشركاء، وتشكل حافزا على مواصلة تطوير الاعمال وتعزيز مكانة البنك محلياً وعالمياً».

● شادي زهران متسلماً جائزة بيت التمويل الكويتي- البحرين

● أفق أويان متسلماً جائزة بيت التمويل الكويتي- تركيا

● خالد الشملان وشادي زهران وأفق أويان وعبدالله الحداد ويوسف الرويح وفهد السعد ومحمد بوصقر

صرح مصرفي عملاق

أشار الشملان إلى أن جائزة «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم لعام 2025» تجسّد نجاح استراتيجية المجموعة في بناء صرح مصرفي عملاق، يتصدر البنوك والشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية، ويتمتع بملاءة مالية عالية وأداء تنافسي، بالإضافة إلى تواجده الدولي البارز في 10 دول حول العالم، من خلال أكثر من 600 فرع، مما يمهد الطريق لتحقيق طموحه بالانضمام إلى قائمة أكبر 100 بنك في العالم.

السهولة والأمان

وأوضح أن جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد في العالم» تبرز تميز البنك في تقديم حلول مصرفية مبتكرة، تركز على العملاء وتعزز تجربتهم المصرفية، وتؤكد الالتزام بتلبية تطلعاتهم بأقصى درجات السهولة والراحة والأمان.

وأضاف: «مع المضي قدماً في تبني التكنولوجيا والتحول الرقمي، يواصل بيت التمويل الكويتي الاستثمار في تطوير بنيته التحتية الرقمية، وتقديم حلول مصرفية ذكية تواكب التطورات العالمية، بما يعزز من قدرة البنك على الاستجابة السريعة لمتغيرات السوق واحتياجات العملاء المتجددة».

المساهمة في المشاريع الصغيرة

فيما يتعلق بجائزة «أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم»، أشار الشملان إلى أن بيت التمويل الكويتي يحتل المركز الأول في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويعد شريكاً استراتيجياً في تنميته، حيث ساهم في دعم العديد من المشاريع التي انطلقت بتمويل من البنك، نظراً لأهمية هذا القطاع في خلق فرص العمل وتعزيز الاقتصاد الوطني.

اتفاقية مع UNDP

وحول جائزة «أفضل مزود للتكافل في العالم»، لفت الشملان إلى أن بيت التمويل الكويتي كان أول من أسس شركة للتأمين التكافلي في الكويت، مما أتاح فرصاً إضافية للتأمين أمام الشركات والأفراد، كما واصل البنك جهوده في هذا المجال، من خلال توقيع اتفاقية تحالف التكافل العالمي الأولى من نوعها مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

أولوية المشاريع الكبرى

أما جائزة «أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمشاريع في العالم»، فقد أوضح الشملان أن بيت التمويل الكويتي يولي أهمية كبيرة للمشاريع الكبرى، ودورها في التنمية الاقتصادية، حيث ساهم في تمويل قطاعات استراتيجية متنوعة في الكويت والمنطقة، شملت البتروكيماويات، النفط والغاز، الطاقة والمياه، الطاقة المتجددة، البنية التحتية، والخدمات، وغيرها.

تناغم وحدات المجموعة

فيما يخص جوائز «أفضل بنك إسلامي في تركيا»، و«أفضل بنك إسلامي في البحرين»، و«افضل بنك في البحرين»، أكد الشملان أن ذلك يعكس تناغم وحدات المجموعة، وتميز أدائها وتفوقها في الأسواق التي تعمل بها، وفق استراتيجية موحدة ومرنة تتناسب مع طبيعة كل سوق.

معايير الجوائز

تمنح مجلة «غلوبل فاينانس» جوائزها للمؤسسات المالية، التي تقود توسع قطاع التمويل الإسلامي، من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد تم اختيار بيت التمويل الكويتي للفوز بهذه الجوائز بعد تقييم دقيق من قبل فريق تحرير المجلة، بالتشاور مع مجموعة من المصرفيين والمحللين من مختلف أنحاء العالم، استنادا إلى معايير تشمل النمو في الأصول والربحية، الانتشار الجغرافي، العلاقات الاستراتيجية، تطوير الأعمال الجديدة، الابتكار في المنتجات والحلول الرقمية، السمعة، ورضا العملاء.

مجلة «غلوبل فاينانس»

يذكر أن مجلة «غلوبل فاينانس» تأسست عام 1987، وتعد من أعرق المجلات المتخصصة في قطاعي التمويل والاقتصاد، ويبلغ عدد قرائها أكثر من 50 ألفًا من المديرين التنفيذيين وصنّاع القرار في المؤسسات المالية في 193 دولة حول العالم.

KUWAIT AIRWAYS
نادي الواحة
OASIS CLUB

أميال أكثر

مع بطاقات ماستركارد نادي الواحة

مع مراعاة الشروط والأحكام - رقم ترخيص العرض 2512102701

بيت التمويل الكويتي
KFH

kfh.com 180 3333

2026.. عام الانطلاقة الكبرى للأسهم الرخيصة

Jefferies: تداعيات محتملة على أسواق العملات الرقمية

توقّع بنك الاستثمار العالمي Jefferies أن تحقق مجموعة من الأسهم المنخفضة التقييم أداءً لافتاً خلال عام 2026، وفق ما نقلته CNBC.

ورغم أن التقرير لم يقدّم قائمة تفصيلية بالأسهم المستهدفة، إلا أن الإشارات العامة تعكس توجهاً متزايداً لدى المؤسسات نحو الاستثمار القيمي بعد فترة هيمنة طويلة لأسهم النمو.

انتعاش منتظر

تشير تقديرات Jefferies إلى وجود فرص استثمارية «مخفية» في أسهم تتداول دون قيمتها العادلة، لكنها تمتلك محفزات قد تُعيد تسعيرها خلال 2026، خصوصاً في قطاعات التكنولوجيا والاستهلاك والصناعات المرتبطة بالتحول الرقمي.

ويرى محللون أن البيئة الكلية الداعمة - والمتمثلة في تراجع مستويات الفائدة، وانحسار الضغوط التضخمية، وتحسن توقعات النمو - توفر أساساً قوياً لعودة تدفقات رأس المال نحو الأسهم الأقل تكلفة، وخاصة تلك التي تأثرت مكررات أرباحها خلال العامين الماضيين.

تفاعل متوقع

ورغم أن تقرير CNBC لم يتضمّن أي بيانات مباشرة عن العملات المشفرة، إلا أن أسواق الكريبتو باتت تُظهر ارتباطاً متزايداً بحركة الأسهم، خصوصاً أسهم التكنولوجيا.

ويشير محللون إلى أن موجات صعود الأسهم الرخيصة عادة ما ترافقها زيادة واضحة في شهية المخاطرة، وهو ما ينعكس على حجم التداول في أصول مثل البيتكوين (BTC) والإيثيريوم (ETH). وخلال موجات صعود مماثلة في 2024، استفاد البيتكوين من الزخم الإيجابي في أسواق الأسهم ليسجل ارتفاعات تراوحت بين 5% و12%، وفق بيانات منصات تداول رئيسية. ويرجّح خبراء تكرار هذا السلوك في حال تحقق سيناريو Jefferies لعام 2026.

سيولة تبحث عن العائد

تشير تقديرات شركات إدارة الأصول إلى أن الصناديق الاستثمارية زادت مخصصاتها للأسهم بنحو 10% إلى 15% خلال الربع الأخير من 2025، فيما بقيت استثمارات العملات الرقمية عند مستويات قوية مع رسوخ القيمة السوقية فوق تريليوني دولار.

وتشير قراءات السوق إلى أن تطورات مثل انخفاض مؤشر الخوف VIX دون مستوى 15 نقطة قد تشكّل إشارة قوية لعودة تدفقات السيولة نحو الأصول عالية المخاطر، ما يخلق حركة متوازية بين الأسهم الرخيصة والعملات الرقمية الرئيسية.

فرص تداول

يرى متعاملون أن متابعي أسواق الكريبتو قد يستفيدون من توقعات Jefferies عبر مراقبة الارتباطات بين الأسهم والبيتكوين. فعلى سبيل المثال:

1- ارتفاع سهم تكنولوجي منخفض التقييم بنسبة 20% خلال جلسة ما قبل الافتتاح قد يقابله - استناداً إلى بيانات الربع الثالث 2025 - ارتفاع بين 5% و10% في الإيثيريوم.

2 - استقرار أحجام التداول على البيتكوين، التي سجلت نحو 30 مليار دولار يومياً في أواخر نوفمبر 2025، يوفر أرضية لحركة سعرية قوية حال تحسن المعنويات في أسواق الأسهم.

3- يعتبر مستوى 60 ألف دولار دعماً مفصلياً للبيتكوين، في حين يشكل مستوى 70 ألف دولار مقاومة رئيسية إذا ما دفعت موجة ارتفاع الأسهم الرخيصة بالمستثمرين نحو الأصول العالية المخاطر.

تحوّل استثماري مرتقب

يرى محللون أن عودة الزخم لأسهم القيمة قد تنعكس أيضاً على قطاع التمويل اللامركزي (DeFi)، إذ تساهم وفرة السيولة وازدياد الثقة الاستثمارية في دعم مشاريع كبرى مثل Solana وغيرها من منصات البلوك تشين.

كما أن ارتفاع تدفقات العملات المستقرة إلى منصات التداول - وهي إشارة معروفة على قرب تحركات سعرية قوية - يتوافق مع التحليلات التي تربط نشاط الأسهم منخفضة التقييم بزيادة تقلبات الأسواق الرقمية.

قراءة تتجاوز حدود سوق الأسهم

ورغم غياب القائمة التفصيلية للأسهم المذكورة في تقرير CNBC، إلا أن النظرة التفاؤلية التي يطرحها بنك Jefferies تعيد ترتيب أولويات المستثمرين مع دخول عام 2026.

فالأسهم الرخيصة تبدو مرشّحة لقيادة موجة صعود جديدة، فيما تستعد أسواق العملات الرقمية لالتقاط الإشارات من تحولات شهية المخاطر المؤسسية.

وفي ظل الترابط المتزايد بين الأسواق التقليدية والرقمية، تبدو الفترة المقبلة مرشحة لفرص متعددة الأصول (Multi-Asset)، حيث يمكن للمستثمرين تعزيز عائداتهم عبر مزيج مدروس من الأسهم المنخفضة التقييم والعملات الرقمية الكبرى، ضمن بيئة تتسم بالتقلبات ولكن أيضاً بإمكانات نمو لافتة.

- البنك الاستثماري يرجّح صعوداً واسعاً لفئة الأسهم المنخفضة التقييم مع تراجع الفائدة
- توقعات إيجابية تدعم التحول نحو الاستثمار القيمي بعد سنوات من سيطرة أسهم النمو
- تحسّن شهية المخاطرة قد يدفع البيتكوين والإيثيريوم إلى موجات صعود جديدة
- أسهم التكنولوجيا والقطاعات الدفاعية في صدارة المستفيدين من دورة الاستثمار القيمي

رواتب فلكية.. ونفوذ متصاعد

عصر خبراء الذكاء الاصطناعي في البنوك يبدأ الآن

لم تعد الوظائف الأكثر جاذبية في وول ستريت اليوم مرتبطة بالمتداولين أو صُنّاع الصفقات، بل بالعقول القادرة على بناء الأنظمة الذكية. فالمتخصصون في الذكاء الاصطناعي أصبحوا العملة النادرة في السوق، وموضع تنافس محموم بين البنوك العالمية، وصناديق التحوط، وشركات إدارة الأصول، والعمالقة التكنولوجيين في وادي السيليكون.

استثمارات مليارية لتعزيز القدرات الرقمية

تتعامل البنوك الكبرى مع الذكاء الاصطناعي بوصفه محوراً إستراتيجياً لمستقبل أعمالها؛ إذ لا يتردد كبار التنفيذيين في الإعلان عن استثمارات ضخمة لتسريع هذا التحول. فقد أشار الرئيس التنفيذي لـ غولدمان ساكس، ديفيد سولومون، إلى أنه كان يتمنى لو تجاوزت الميزانية التقنية للبنك - المقدرة بـ 6 مليارات دولار سنوياً - حدودها الحالية. وفي السياق نفسه، ضخ بنك أوف أمريكا ما يقارب 4 مليارات دولار في مبادرات تكنولوجية جديدة خلال 2025.

جزء معتبر من هذه الاستثمارات موجّه لبناء فرق تقنية واسعة تضم مهندسي تعلم الآلة، وخبراء البيانات، وقادة الذكاء الاصطناعي. غير أن ندرة الكفاءات المؤهلة رفعت تكاليف استقطاب هذه الفئة إلى مستويات غير مسبوقة، وفق ما يؤكده مسؤولو التوظيف.

ويقول رايان بولكوسكي، رئيس قطاع الذكاء الاصطناعي والبيانات والتحليلات في شركة Heidrick & Struggles: «الطلب يفوق العرض بشكل كبير، ولا يوجد ما يكفي من المواهب القادرة على مواكبة هذا التوسع».

- منافسة شرسة بين البنوك وصناديق التحوط وشركات التكنولوجيا لاستقطاب قادة الذكاء الاصطناعي
- متوسط دخل مهندسي الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي يقفز 25 % خلال خمس سنوات
- قادة التكنولوجيا يحصلون على مقاعد مؤثرة في غرف القرارات الإستراتيجية للبنوك
- الذكاء الاصطناعي بات مفتاحاً لخفض التكاليف وتعزيز الإنتاجية في المؤسسات المالية
- وادي السيليكون يفقد بريقه.. الاستقرار المهني يدفع المهندسين نحو القطاع المالي

لماذا ينجذب التقنيون إلى «وول ستريت»؟

رغم جاذبية وادي السيليكون، فإن عدداً متزايداً من خبراء الذكاء الاصطناعي يتجهون إلى القطاع المالي بحثاً عن ثلاث مزايا رئيسية:

1. الاستقرار الوظيفي

شهدت شركات التقنية موجات تسريح واسعة - مثل 14 ألف وظيفة ألغتها Amazon في 2025 - بينما ظلت المؤسسات المالية أكثر استقراراً.

2. مسار مهني واضح

توفر البنوك هياكل مؤسسية دقيقة المسار، بخلاف البيئة الأكثر غموضاً وتقلباً في شركات التكنولوجيا.

3. فرصة المشاركة في إعادة تشكيل الصناعة

يتيح القطاع المالي للخبراء قيادة مشاريع ذات أثر مباشر على العمليات والقرارات التجارية، وهو ما لا يتوافر دائماً في شركات التقنية التقليدية.

حرب مواهب شرسة

بحسب شركات التوظيف، يشهد القطاع المالي اليوم حرباً مكتملة الأركان على المواهب، إذ تتنافس البنوك ليس فقط مع صناديق التحوط والمستثمرين المؤسسيين، بل أيضاً مع شركات التكنولوجيا العملاقة والناشئة.

أبرز الوظائف الأكثر طلباً هي قائد أو رئيس الذكاء الاصطناعي؛ المنصب الذي يتولى رسم الإستراتيجية الرقمية للمؤسسة وقيادة تحولها التقني. ويشير كريس كونورز من Johnson Associates إلى أن هذا المنصب أصبح «الأكثر سخونة في السوق»، ما دفع مؤسسات مالية إلى تقديم عروض مالية «مرنة وغير تقليدية» لاستقطاب الأفضل. وتتضمن هذه العروض:

1- حزم أسهم طويلة الأجل تتراوح بين 500 ألف ومليون دولار، تُستحق على مدى 3–4 سنوات.

2- مكافآت توقيع فورية تزيد على 200 ألف دولار نقداً أو على هيئة أسهم.

3- زيادات في الرواتب قد تصل إلى 30% أو أكثر للكوادر الأعلى أداءً.

أما البنوك التقليدية التي تعتمد هياكل صارمة للرواتب، فتواجه تحدياً في تكييف عروضها مع واقع السوق، ما أدى - وفقاً لبولكوسكي - إلى ظهور «حزم تعويض غير مسبوقة» وصلت ببعض التنفيذيين إلى نطاقات مالية من سبعة إلى ثمانية أرقام سنوياً.

ارتفاع الطلب وصعود الرواتب

بيانات Revelio Labs تُظهر أن إعلانات الوظائف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في القطاع المالي ارتفعت عشرة أضعاف منذ بداية 2022، فيما نشرت ستة من أكبر البنوك الأمريكية أكثر من 2000 وظيفة خلال العام الماضي وحده.

هذا الطلب انعكس مباشرة على الرواتب، حيث ارتفع متوسط دخل المتخصصين في الذكاء الاصطناعي - باستثناء التنفيذيين - من 142 ألف دولار في 2020 إلى 180 ألف دولار في 2025، ما وضعهم في مصاف نظرائهم في شركات التقنية الكبرى.

النفوذ.. الحافز الخفي

ومع أن الرواتب الضخمة تشكّل عامل جذب رئيسيا، إلا أن النفوذ المؤسسي أصبح عاملاً حاسماً لدى كثير من خبراء الذكاء الاصطناعي. فالتوسع التقني غير ميزان القوة داخل المؤسسات المالية، ومنح قادة التكنولوجيا موقعاً متقدماً على طاولة القرار.

ويقول بولكوسكي: «القدرة على التأثير في الإستراتيجية المؤسسية أصبحت عنصراً جذاباً بحد ذاتها، وقد تتفوق على أي رقم مالي إضافي».

بـــوبـــيـــان
Boubyan

ابني بيتك مع التمويل الإسكاني "بنيان"

تمويل لغاية **70,000 د.ك**

مع فترة سماح لغاية **12 شهر**

*تطبق الشروط والأحكام

Bankboubyan.com

1 82 00 82

لمعرفة التفاصيل

ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً في البلاد

«التجاري».. حلول مصرفية مبتكرة مدعومة بتاريخ حافل بالإنجازات

يواصل البنك التجاري الكويتي تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة بتوظيفه أحدث الحلول المالية والتكنولوجية لتلبية احتياجات جميع شرائح العملاء سواء من الشركات والمؤسسات والأفراد. وكونه ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً في دولة الكويت، يحتفظ البنك بعلاقات تاريخية وثيقة مع عملائه عكستها المشاركة الواسعة من العملاء حضورياً أو الكترونياً في الفعالية الاستثنائية التي نظمها البنك احتفالاً بمرور 65 سنة على تأسيسه والتي ألقت الضوء على المحطات المهمة في مسيرته المصرفية ومشاركته في جهود التنمية الوطنية لدولة الكويت.

وعبر عقود من الزمان، ساهم البنك في جهود التنمية لدولة الكويت بتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإسكانية والمستشفيات وغيرها في إطار خطة التنمية الوطنية للدولة «كويت جديدة 2035». ويقدم البنك التمويلات ويشارك في القروض المجمعة الموجهة للشركات المتعددة الجنسيات والمشاريع الخارجية، كما نجح في إنشاء برنامج شهادات إيداع متعددة العملات بحد أقصى مليار دولار أمريكي وفي إبرام صفقة تمويل مشتركة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات.

الأداء المالي

وعلى صعيد الأداء المالي، حقق البنك أرباحاً صافية قدرها 90.2 مليون دينار كويتي للفترة حتى 30 سبتمبر 2025 بعدما كان قد أعلن عن تحقيق أعلى أرباح صافية سنوية في تاريخه لعام 2024 بلغت 157.2 مليون دينار كويتي.

ويواصل البنك رحلته في التميز الرقمي عبر توسيع نطاق خدماته المصرفية الإلكترونية المقدمة لجميع فئات العملاء، مع التركيز على الأمن السيبراني وسهولة الاستخدام. وشملت هذه الجهود تعزيز خدمة نقاط البيع الرقمية، وتطوير أجهزة الخدمة الذاتية المتنوعة وزيادة عددها وتواجدها في مواقع استراتيجية تغطي جميع مناطق الكويت بما يسمح للعملاء إنجاز معاملاتهم على مدار الساعة وتطوير وتحديث الخدمات المتاحة على تطبيق التجاري على الهواتف الذكية دون الحاجة إلى زيارة الفروع. ومن خلال هذه الأجهزة، يمكن فتح الحسابات وإيداع الشيكات وتقديم طلبات فتح الودائع وطباعة البطاقات، وإجراء السحب النقدي واختيار عملات أجنبية متعددة والاستفادة من الخدمات المصرفية الرقمية المتنوعة.

● رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد دعيج الصباح وفريق الإدارة التنفيذية خلال توقيع إحدى الصفقات التمويلية

➥مواصلة رحلة التميز الرقمي عبر توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية

● الشيخة نوف سالم العلي ومسؤولو البنك في لقطة جماعية بمناسبة مرور 65 سنة على تأسيس البنك

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

في سياق آخر، يضع البنك الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجيته من خلال تبني المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وطرح وتنويع مبادراته. ومن المبادرات الجديدة والمبتكرة، مبادرة «خطوة صغيرة.. أثرها كبير» ضمن حملة التحول الأخضر «Go Green» والمبادرة الوطنية «سقيا الغد» وهي مبادرة وطنية لترشيد استخدام المياه ومبادرة «عاصمة الفرص» وفعالية تنظيف الشواطئ.

كما حرص البنك على إحياء التراث من خلال حملة «يا زين تراثنا» وهي حملة فريدة من نوعها تهدف إلى تعريف الأجيال الجديدة بالتراث الكويتي الأصيل. ومن خلال حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» وحملة «هون عليهم» - الحائزتين على جائزتي «المشروع الرائد في العمل الاجتماعي» على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - يساهم البنك في دعم الجمعيات الخيرية والأسر المتعففة وعمال البناء والتنظيف وذوي الهمم، حيث يضع البنك هذه الفئة في بؤرة اهتمامه ويرعى مختلف الفعاليات ويشاركهم المناسبات المختلفة، مثل الاحتفال بالأعياد الوطنية وغيرها، كما يواصل البنك دعمه لجمعية المكفوفين بتقديم أجهزة برايل لذوي الإعاقة البصرية.

هذا ويواصل البنك التزامه بدوره التوعوي في إطار حملة «لنكن على دراية» بنشر الثقافة المصرفية والشمول المالي بين أفراد المجتمع، والتعريف بكيفية تجنب عمليات الاحتيال الإلكتروني وتسليط الضوء على المفاهيم المصرفية المهمة مثل الادخار والاستثمار والتخطيط المالي وغيرها من الموضوعات المهمة.

● متطوعون من البنك خلال فعالية بيئية

استقطاب الخريجين

وبالنسبة للاستثمار في رأس المال البشري، يولي البنك أولوية كبرى للاستثمار في الطاقات الوطنية، مع التركيز على استقطاب الكفاءات الكويتية وتدريبها وتخطيط مساراتها الوظيفية ويشارك في المعارض الوظيفية لاستقطاب شباب الخريجين من المواطنين وعرض فرص العمل عليهم للانضمام إلى أسرة التجاري.

وسوف تستمر مسيرة وجهود التجاري في الابتكار المصرفي وكذلك في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ليظل البنك التجاري ركيزة أساسية في المشهد المصرفي الكويتي.

التجاري
Al-Tijari

تجـربة مصـرفية
بـرؤيـة حـديـثة

فعّل وسافر

دفع فوري

NFC

GREEN

مصادقة بيومترية

T-Bot

يستمر البنك التجاري في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية رقمية آمنة ومتميزة تلبي الاحتياجات المصرفية لجميع شرائح العملاء وتمكنهم من إنجار معاملاتهم المصرفية بسهولة وأمان وراحة بال. كما يواصل البنك جهوده لترسيخ معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG بما يتماشى مع رؤيته الاستراتيجية.

للتواصل Contact Us

يواصل تقديم الحلول الرقمية المبتكرة تحت شعاره «لنملك الغد»

«وربـــة» ينجح في تقديم سلسلة من الخدمات الرقمية الرائدة في السوق

أكد أحمد فيصل القطامي رئيس المجموعة المصرفية للأفراد في بنك وربة أن البنية التحتية المتقدمة لبنك وربة توفر بيئة مثالية لشركات التكنولوجيا المالية المرخصة، تتيح لها التوسع بكفاءة، وتسريع الابتكار، وتقديم حلول مالية مبتكرة تخدم الأفراد والشركات على حد سواء، كما يسهم البنك في فتح آفاق جديدة أمام الكفاءات الوطنية والتقنيات المحلية لتحقيق النمو والازدهار.

وأضاف في لقائه مع *القبس* أن بنك وربة يواصل الاستثمار في أحدث التقنيات، والأمن السيبراني، والحلول المالية المعتمدة على البيانات، ونجح بنك وربة في تقديم سلسلة من الخدمات الرقمية الرائدة في السوق، كما كان له دور كبير في تمكين القطاع المالي في الكويت وكشريك موثوق في منظومة التكنولوجيا المالية الإقليمية، كما يواصل ريادة تقنيات الجيل الجديد في الخدمات المصرفية، ووضع معايير في الابتكار والبنية التحتية الرقمية وتجربة العملاء على مستوى الكويت والمنطقة وإليكم تفاصيل اللقاء:

أحمد القطامي:

البنك يواصل الاستثمار في أحدث التقنيات والأمن السيبراني والحلول المالية المعتمدة على البيانات

نهدف إلى تسريع التحول الرقمي في الكويت وتعزيز مكانتها لتكون مركزاً إقليمياً رائداً في مجال التكنولوجيا المالية

يخطط بنك وربة لتطوير تطبيق البنك الخاص بـ«Wave Banking» بشكل مستمر.. وإضافة المزيد من الميزات والخدمات المبتكرة استجابة لاحتياجات العملاء وتطورات السوق

البنك حاز العديد من الجوائز والتقديرات المحلية والإقليمية تقديراً لتميزه في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والابتكار في المنتجات والخدمات

● يُعتبر بنك وربة في طليعة التطور الرقمي المصرفي في الكويت وتعكس خدماته التكنولوجية المالية رؤيته لإعادة تعريف المشهد المالي، فما تعليقكم؟

- نفخر في بنك وربة، بأن نكون في طليعة التطور الرقمي المصرفي في الكويت، وتعكس خدمات التكنولوجية المالية رؤيتنا لإعادة تعريف المشهد المالي من خلال الابتكار والتعاون والريادة في التكنولوجيا، فمن خلال توفير الوصول إلى البنية التحتية الرقمية الموثوقة للبنك، نهدف إلى تسريع التحول الرقمي في الكويت وتعزيز مكانتها لتكون مركزاً إقليمياً رائداً في مجال التكنولوجيا المالية، وأنه وعبر تمكين شركات التكنولوجيا المالية من الاستفادة من البنية التحتية القوية للبنك، يسهم «وربة» في تعزيز الشمول المالي، ودفع نمو الاقتصاد الرقمي ودعم ريادة الأعمال والمبتكرين نحو تقديم حلول مالية ذكية وآمنة.

● هل سيواصل البنك الاستثمار في الحلول المالية والأمن السيبراني؟

- يواصل بنك وربة الاستثمار في أحدث التقنيات، والأمن السيبراني، والحلول المالية المعتمدة على البيانات، ونجح بنك وربة في تقديم سلسلة من الخدمات الرقمية الرائدة في السوق، كما كان له دور كبير في تمكين القطاع المالي في الكويت وكشريك موثوق في منظومة التكنولوجيا المالية الإقليمية، كما يواصل ريادة تقنيات الجيل الجديد في الخدمات المصرفية، ووضع معايير في الابتكار والبنية التحتية الرقمية وتجربة العملاء على مستوى الكويت والمنطقة.

● ما أبرز المزايا الرئيسية لتطبيق بنك وربة الخاصة بـ«Wave Banking» بطاقة «Prepaid Visa»؟

- المزايا الرئيسية لتطبيق بنك وربة الخاصة بـ«Wave Banking» بطاقة «Prepaid Visa» مسبقة الدفع مع برنامج استرداد نقدي متميز يصل إلى 3% على جميع العمليات الشخصية في الكويت وخارجها، بحد أقصى 150 دينارا كويتيا شهرياً، مما يجعلها واحدة من أقوى برامج الاسترداد النقدي على مستوى البنوك المحلية، و«تطبيق بنك وربة الخاص بـ Wave Banking ليست مجرد خدمة مصرفية جديدة؛ بل هي نموذج متطور للتفاعل مع الجيل الرقمي، تجمع بين الابتكار التقني والفهم العميق لاحتياجات الشباب، من خلال برنامج امتياز للطلبة المتفوقين وميزة Wave Wednesday& والسوق الرقمي الحصري، نقدم تجربة مصرفية شاملة تحفز على التميز الأكاديمي وتعزز ثقافة الادخار والتخطيط المالي الذكي، ونفخر بأن نكون رواداً في تقديم هذا النوع من الخدمات المصرفية المتخصصة في السوق الكويتي».

● ..وماذا عن برنامج «امتياز»؟

- برنامج «امتياز» لتحفيز التميز الأكاديمي في إطار التزام بنك وربة بدعم التعليم وتشجيع التميز الأكاديمي، يتضمن تطبيق بنك وربة الخاص بـ «Wave Banking» برنامج «امتياز» المبتكر للطلبة المتفوقين، والذي يقدم مكافآت مالية تصل إلى 50 دينارا كويتيا عن كل فصل دراسي للطلبة الذين يحققون معدلاً تراكمياً 3.5 أو أعلى في كل فصل دراسي، بالإضافة إلى ذلك، يحصل الطلبة على 5000 نقطة في برنامج «المُخبة» عن كل فصل دراسي كمكافأة فورية قابلة للاستفادة منها داخل التطبيق.

ويتميز برنامج «امتياز» بسهولة التقديم الرقمي بالكامل عبر تطبيق بنك وربة، دون الحاجة إلى زيارة الفرع أو تقديم أي مستندات ورقية، مما يوفر تجربة سلسة وسريعة للطلبة، ويمكن للطالب اختيار جامعته من قائمة الجامعات المشاركة داخل التطبيق، مع التأكيد على أن القائمة ستتوسع قريباً لتشمل المزيد من الجامعات، بما يعكس التزام البنك توفير خدمات شاملة ومتكاملة لجميع الطلبة في مختلف المؤسسات التعليمية.

● ..وماذا عن خطط بنك وربة المستقبلية لخدماته ومنتجاته؟

- يخطط بنك وربة لتطوير تطبيق بنك وربة الخاص بـ «Wave Banking» بشكل مستمر وإضافة المزيد من الميزات والخدمات المبتكرة استجابة لاحتياجات العملاء وتطورات السوق، تشمل الخطط المستقبلية توسيع نطاق الشراكات التجارية لتشمل المزيد من العلامات التجارية والخدمات، وتطوير ميزات جديدة للتخطيط المالي والاستثمار، وإضافة خيارات أكثر للتخصيص والتحكم في التجربة المصرفية. كما يعمل البنك على توسيع برنامج «امتياز» ليشمل المزيد من الجامعات والمؤسسات التعليمية، وتطوير برامج تدريبية وتثقيفية في مجال التخطيط المالي والاستثمار موجهة للشباب، وتعكس هذه الخطط التزام البنك النمو المستدام وتطوير حلول مصرفية تواكب التطورات التقنية وتلبي التطلعات المتزايدة للعملاء.

ويحرص بنك وربة على تطوير منتجاته وخدماته بشكل مستمر لتلبية احتياجات عملائه المتنوعة، ويلتزم بأعلى معايير الجودة والشفافية في جميع تعاملاته، والبنك حاصل على العديد من الجوائز والتقديرات المحلية والإقليمية تقديراً لتميزه في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والابتكار في المنتجات والخدمات، علماً بأن نجاح هذه المنتجات والخدمات لم يكن وليد الصدفة؛ بل هو نتاج لدراسات عديدة تقوم بها الإدارات المختصة بناءً على متابعة مستمرة لعملائنا، والتعرف على مختلف وجهات نظرهم، سواءً من خلال اللقاءات المباشرة المستمرة أو من خلال وسائل التواصل المختلفة، للتعرف على آراء العملاء.

وتوفر البنية التحتية المتقدمة لبنك وربة بيئة مثالية لشركات التكنولوجيا المالية المرخصة، تتيح لها التوسع بكفاءة، وتسريع الابتكار، وتقديم حلول مالية مبتكرة تخدم الأفراد والشركات على حد سواء، كما يسهم البنك في فتح آفاق جديدة أمام الكفاءات الوطنية والتقنيات المحلية لتحقيق النمو والازدهار.

بنـك وربـــة
WARBA BANK

معدلك الجامعي 3.5؟
تستاهل 50 د.ك
من WAVE

TERMS AND CONDITIONS APPLY
تـطـبـق الشـروط و الأحـكـام

WAVE BANKING

حقّق نمواً بـ9.3 % في الأشهر الـ9 الأولى من 2025

23.8 مليار دينار موجودات قطاع الخدمات المالية

يمثل قطاع الخدمات المالية أحد الأعمدة الأساسية لهيكل الاقتصاد الكويتي، وأكثر القطاعات تأثيراً في حركة السيولة وتنظيم تدفقات الاستثمار داخل السوق، ويضم هذا القطاع 44 شركة، تتنوع أنشطتها ما بين التمويل والاستثمار والوساطة المالية، وادارة الأصول والخدمات المصرفية غير التقليدية، وحلول التقنية المالية، إذ سجل القطاع نمواً ملحوظاً بلغ نسبته 9.3%، وبقيمة 2.02 مليار دينار خلال فترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2025، ليصل الى 23.81 مليار دينار، مقارنة بـ21.79 مليار دينار في الفترة نفسها من 2024. هذا النمو يعكس حركة عميقة داخل القطاع، تشمل توسعاً تشغيلياً وتقييمات أعلى للأصول وتدفقات رؤوس أموال جديدة، إضافة إلى تحوّل النظام المالي نحو بنية رقمية أكثر حداثة.

وفق إحصائية أعدتها *القبس*، حققت 32 شركة نمواً في موجوداتها يتراوح بين 0.6% و64%، جاءت في مقدمتها شركة أعيان للاجارة والاستثمار بنمو 64%، تليها شركة بيوت الاستثمارية القابضة بـ46.2%، ومجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار بـ39.48%، ثم الاستثمارات الوطنية بـ27%، والديرة القابضة بـ24%، وبيت الاستثمار الخليجي بـ22.81%، والتمدين الاستثمارية بـ21%، والاستشارات المالية الدولية القابضة بـ19.38%، والكويتية للاستثمار بـ19.33%، والكويتية الامارتية القابضة بـ16.05%. في المقابل، حققت 12 شركة تراجعاً في حجم موجوداتها بنسبة تتراوح بين 0.6% و17.62%.

أكبر الأصول

وفق الشركات الأكبر من حيث قيمة الموجودات، تصدرت شركة مشاريع الكويت القابضة بحجم أصول بلغ 13.52 مليار دينار، تلتها مجموعة جي اف اتش المالية بـ3.75 مليارات دينار، ومجموعة الصناعات الوطنية القابضة بـ1.67 مليار دينار، والقابضة المصرية الكويتية بـ477.47 مليون دينار، والتمدين الاستثمارية بـ419.01 مليون دينار، تلتها الاستثمارات الوطنية بـ344.3 مليون دينار، والكويتية للاستثمار بـ307.89 ملايين دينار، والتسهيلات التجارية بـ287.57 مليون دينار، وأعيان للاجارة والاستثمار بـ270.15 مليون دينار، ثم بيوت القابضة بـ224.35 مليون دينار.

أسباب النمو

يعود نمو موجودات شركات قطاع الخدمات المالية الى أسباب عدة، أبرزها:

1 - ارتفاع القيمة السوقية للاستثمارات والأدوات المالية: أغلب شركات الخدمات المالية تمتلك محافظ استثمارية، تشمل أسهماً مدرجة وأدوات دين وصناديق استثمارية أخرى، ومع تحسّن أسعار الأسهم في قطاعات البنوك والاتصالات والخدمات، خصوصاً أن الأسواق الإقليمية شهدت خلال الفترة حالة انتعاش نسبي في التدفقات الأجنبية، بالاضافة الى زيادة في تقييم الأصول غير السائلة، مثل الاستثمارات العقارية وبعض الاستثمارات، بالاضافة الى اعادة تقييم استثمارات طويلة الأجل نتيجة تحسّن أداء الشركات المستثمَر بها، فضلاً عن ارتفاع بعض المؤشرات القطاعية خلال العام، انعكس ذلك مباشرة على تقييم الأصول.

2 - توسع الأنشطة: العديد من شركات القطاع تعمل في مجال التمويل الاستهلاكي والتجاري والاجارة، ومع زيادة الطلب على التمويل خلال الفترة الماضية، ارتفعت القروض الممنوحة وحسابات التمويل الإسلامي بهوامش ربح مستقرة والأصول التشغيلية، مثل عقود الإجارة والمرابحة

3 - دخول منتجات وخدمات مالية جديدة: شهد السوق إدخال أدوات مالية وبرامج تمويل جديدة، شملت خدمات التمويل العقاري غير المصرفي، والتوسّع في أنشطة أخرى، والتركيز على الاستثمارات المباشرة المتمثلة في قطاع التعليم الصحة والغذاء والتكنولوجيا، كل هذه المنتجات عزّزت الإيرادات وزادت الطلب على خدمات الشركات، مما رفع الأصول التشغيلية المسجلة في الميزانيات.

4 - عمليات الاستحواذ والدمج: بعض الشركات قامت بعمليات اعادة هيكلة وتوسع، عبر الاستحواذ على حصص في شركات أخرى، هذه العمليات أضافت أصولاً جديدة، وفتحت مجالات نمو مستقبلية، الأمر الذي انعكس على القيمة الكلية لأصول الشركات الأم.

5 - القوة المالية والسيولة المحسنة: تحسّن مستويات السيولة والتدفقات النقدية للشركات، سمح لها بزيادة استثماراتها واحتياطياتها، كما أن ظروف السوق ساعدت في جذب رؤوس أموال جديدة إلى صناديق الاستثمار المدارة من قبل الشركات، انعكس على الميزانيات بشكل مباشر.

6 - تطبيق معايير محاسبية وتقييم محدث: إعادة تصنيف بعض الأصول، وفق معايير التقارير المالية الدولية، قد أدى لرفع بعض البنود، خصوصاً الأصول غير الملموسة والاستثمارات الطويلة الأجل.

7 - تعزيز البنية الرقمية الشاملة: تسارع القطاع نحو رقمنة العمليات التشغيلية، إذ أطلقت العديد من الشركات تطبيقات حديثة ومتطورة لإدارة المحافظ وتنفيذ التداولات، كما تم تحديث أنظمة إدارة المخاطر وأمان المعلومات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة.

8 - زيادة الطلب على خدمات إدارة الأصول: ارتفع عدد الصناديق الاستثمارية، التي تديرها شركات القطاع، اضافة الى توسع قاعدة العملاء من الأفراد والمؤسسات.

9 - تغيّر سلوك المستثمرين: شهد السوق دخول شريحة جديدة من المستثمرين الشباب، باستخدام تطبيقات التداول الالكتروني، مما رفع معدل دوران السيولة، وشجع شركات الاستثمار والوساطة التابعة لبنوك وشركات استثمارية على تطوير منصاتها وتحسين تجربة العملاء والمستثمرين.

10 - الانتقال الى نماذج أعمال أكثر مرونة: تراجعت الشركات عن النموذج التقليدي القائم على العمولة فقط، واتجهت نحو الاستثمار المباشر في بعض القطاعات الحيوية، وكان لهذا التحول أثر في تحسين ربحية القطاع، وزيادة الطلب على خدماته.

- 32 شركة حققت طفرة في أصولها بزيادة قدرها 2.02 مليار دينار
- التحوّل نحو الاستثمار المباشر يعزّز ربحية الشركات ويزيد الأصول
- تحسّن الأسواق وعمليات الدمج والاستحواذ يدفع الأصول للصعود بقوة
- التطبيقات والتوسّع في Fintech و«الأمن السيبراني» تزيد كفاءة التشغيل

التقنيات المالية

دخلت شركات قطاع الخدمات المالية في الاهتمام وإضافة أنشطة جديدة، تتعلق بالاستثمار في خدمات التقنية المالية المعروفة بـFintech، خصوصاً أن العوائد المتأتية من هذه الأنشطة تساعد في تحقيق المزيد من العوائد، عبر إطلاق تطبيقات يمكن من خلالها التداول في أسواق مالية عالمية، كالسوقين الأمريكي والأوروبي، الأمر الذي جعل أغلب الشركات تلتفت الى إجراءات عدة مهمة، أبرزها:

1 - أنظمة التداول الذكية: أدخلت بعض الشركات أنظمة تداول متقدمة، تعتمد على الذكاء الاصطناعي، تمكن من تحليل اتجاهات السوق، تحليل بيانات المتداولين للتحسين المستمر، هذا التطور ساهم في تحسين كفاءة التداول وتقليل الأخطاء البشرية.

2 - تعزيز المحافظ الرقمية وخدمات الدفع: أطلقت شركات القطاع حلول دفع رقمية متكاملة ومحافظ ذكية للمستخدمين، تتيح تحويل الأموال، الدفع الإلكتروني، اضافة الى ربط الحسابات المصرفية مع أدوات استثمارية مباشرة، الأمر الذي ساهم في إدخال القطاع بقوة، وترقية أنظمتها في نظام المدفوعات.

3 - منصات التمويل الجماعي: شهدت بعض الشركات توسعاً في الحصول على تراخيص وتنظيم منصات التمويل الجماعي، التي ستكون بمنزلة بوابة مهمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.

4 - تعزيز الأمن السيبراني: مع توسّع التقنيات الرقمية، زادت الاستثمارات في أنظمة الحماية، وتشفير البيانات ومنصات التحقق المسبق من ملاءة العملاء.

تحديات مستقبلية

قطاع الخدمات المالية على أعتاب مرحلة تنافسية نوعية، وأمام لحظة تحول تاريخية، فالانتقال من خدمات الاعتماد التقليدي الى خدمات مالية رقمية متكاملة، يتطلب ترقية النموذج الحالي لبعض الشركات لمواكبة التطورات في ظل دخول المستثمرين الجدد، وارتفاع حجم الثروات الخاصة، لاسيما مع ضرورة ربط القطاع برؤية الكويت المستقبلية تدعو إلى تنويع مصادر الدخل، وهو ما يجعل شركات الخدمات المالية جزءاً محورياً في تمويل المشاريع الكبرى، إدارة الاستثمارات الحكومية والخاصة، دعم نمو قطاع ريادة الأعمال.

فعلى الرغم من النمو الجيد الذي حققه القطاع، غير انه يواجه مجموعة من التحديات، أبرزها:

1 - تقلبات السوق: أي تصحيح في أسعار الأسهم قد يؤدي الى انخفاض قيمة المحافظ الاستثمارية، وبالتالي التأثير على اجمالي الأصول.

2 - شدة المنافسة: مع انفتاح الأسواق ونشاط الأسواق الخليجية، ساهم ذلك في دخول شركات بخدمات منخفضة التكلفة، الأمر الذي يضغط على الشركات التقليدية، ويجبرها على تطوير نماذج أعمالها.

3 - ارتفاع تكاليف التحول الرقمي: على الرغم من أن الرقمنة ضرورة، فإنها تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية وأمن المعلومات.

4 - متطلبات الشفافية والحوكمة: تزايد المتطلبات الرقابية قد يشكل عبئاً على الشركات الصغيرة، ويستنزف جزءاً من ميزانياتها، الأمر الذي يجعل تطور وهيكلة نماذج أعمالها أمراً ضرورياً، لمواكبة المنافسة المحلية والإقليمية.

5 - نقص الكفاءات المتقدمة: لا تزال الشركات بحاجة إلى خبراء كوادر بشرية ذات جودة وكفاءة عالية، تمكنها من مواكبة التطورات على كل الأصعدة.

6 - المخاطر السيبرانية المتزايدة: تزايد محاولات الاختراق يجعل حماية البيانات تحدياً رئيسياً، يتطلب موارد مستمرة ومتجددة.

ويبقى مستقبل القطاع مرهوناً بقدرة الشركات على الابتكار وإدارة المخاطر، وتعزيز الحوكمة وانتقاء الفرص الاستثمارية الجديدة، التي يخلقها التحول الذي تعيشه البلاد في كل القطاعات، وفق الرؤية التنموية لعام 2035.

إعداد وحدة البحوث في الشركة الكويتية للاستثمار

705 مليارات دولار القيمة الرأسمالية والسوقية للبنوك المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية

بلغت القيمة الرأسمالية السوقية لقطاع البنوك الخليجية المدرجة (عددها 55 بنكا) في أسواق الاسهم الخليجية كما في 12 نوفمبر 2025 حوالي 705 مليارات دولار اي ما يعادل 17.4% من اجمالي القيمة الرأسمالية السوقية لاسواق الاسهم الخليجية التي بدورها بلغت 4.06 تريليونات دولار وترتفع هذه النسبة الى 29.4% اذا استثنينا «ارامكو» التي بلغت قيمتها السوقية 1.67 تريليون دولار وبالتالي يعتبر قطاع البنوك الرافعة الاساسية لاداء بورصات الخليج وسيولتها.

جاء قطاع البنوك السعودية في الصدارة من حيث القيمة السوقية حيث بلغت 269 مليار دولار وشكلت قيمته السوقية 38.2% من القيمة السوقية المجمعة لقطاع البنوك الخليجية بينما شكل 10.6% من القيمة السوقية لسوق الاسهم السعودي التي بلغت بدورها 2.54 تريليون دولار.

اما البنوك المدرجة في اسواق الاسهم الاماراتية (دبي وابوظبي) فقد بلغت قيمتها الرأسمالية السوقية مجتمعة 217.1 مليار دولار اي ما يعادل 30.8% من القيمة السوقية لقطاع البنوك الخليجية و19.8% من القيمة السوقية لسوق دبي المالي وسوق أبو ظبي للاوراق المالية. وهي تتوزع كالتالي: 113.1 مليار دولار للبنوك المدرجة في بورصة ابوظبي وبوزن 13.8% في سوق ابوظبي و104 مليارات دولار للبنوك المدرجة في سوق دبي وبوزن 37.1% من سوق دبي المالي.

اما قطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث القيمة السوقية، حيث بلغت 107.3 مليارات دولار اي ما يعادل 15.2% من القيمة السوقية للبنوك الخليجية و60.9% من القيمة السوقية لبورصة الكويت التي بلغت 176.1 مليار دولار وهي النسبة الاعلى لتركز قطاع البنوك في السوق

الشركة الكويتية للاستثمار
Kuwait Investment Company

البنوك السعودية في الصدارة من حيث القيمة السوقية.. حيث بلغت 269 مليار دولار

البنوك المدرجة في بورصة الكويت حلت في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت 107.3 مليارات دولار

ضمن بورصات الخليج مع العلم ان قطاع البنوك الكويتية اكبر من حيث القيمة السوقية من كل من قطاع البنوك في سوق دبي المالي وبورصة قطر. كما سجلت القيمة الرأسمالية للبنوك الكويتية ارتفاعاً ملحوظاً منذ بداية السنة بحوالي 19 مليار دولار.

في بورصة قطر بلغت القيمة السوقية لقطاع البنوك المدرجة حوالي 89.2 مليار دولار وشكلت 12.7% من قيمة البنوك الخليجة بينما تركز البورصة القطرية مرتفع نسبياً في قطاع البنوك حيث بلغ وزن القطاع في البورصة 49%.

تصدر مصرف الراجحي البنوك الخليجية من حيث القيمة الرأسمالية السوقية حيث بلغت 108.3 مليارات دولار بينما جاء البنك الاهلي-السعودية- في المرتبة الثانية بقيمة سوقية بلغت 62.1 مليار دولار. وجاء بنك أبوظبي الاول في المرتبة الثالثة بقيمة رأسمالية سوقية 51.4 مليار دولار. اما بيت التمويل الكويتي فجاء في المركز الرابع بقيمة سوقية بلغت 48.1 مليار دولار بينما جاء الوطني سابعاً بقيمة سوقية بلغت 28.8 مليار دولار بعد بنك قطر الوطني بقيمة سوقية بلغت 47.7 مليار دولار وبنك الامارات دبي الوطني بقيمة سوقية بلغت 47.3 مليار دولار. اما بنك بوبيان فجاء في المركز الـ 20 بقيمة رأسمالية سوقية بلغت 10.3 مليارات دولار وبنك وربة في المرتبة الـ 30 بقيمة رأسمالية سوقية 4.2 مليارات دولار.

- تنويه: هذا المستند لا يشكل عرضا لبيع أو شراء أية أوراق مالية. ان ما حققته جميع الاوراق المالية للبنوك المدرجة في بورصة الكويت واسواق الاسهم الخليجية من عائد تاريخي في السابق لا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للنتائج المستقبلية. كما ان الاداء السابق ليس بالضرورة مؤشرا ولا ينبئ بالضرورة عن الاداء المستقبلي.

- المصدر: البيانات المالية للبنوك الخليجية المدرجة في بورصات الخليج والمواقع الالكترونية لأسواق الاسهم الخليجية وبحوث الاستثمار في الشركة الكويتية للاستثمار.

قطاع البنوك الخليجية	القيمة السوقية مليون S	وزن القطاع من الاجمالي	وزن القطاع في البورصة	مكرر الربحية	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية
قطاع البنوك- سوق الاسهم السعودي	269,030	38.2%	10.6%	11.6	1.77
قطاع البنوك- سوق دبي المالي	103,935	14.7%	37.1%	8.5	1.51
قطاع البنوك- سوق أبوظبي للأوراق المالية	113,142	16.1%	13.8%	10.1	1.48
قطاع البنوك-بورصة قطر	89,186	12.7%	49.0%	10.6	1.50
قطاع البنوك- بورصة الكويت	107,305	15.2%	60.9%	19.2	2.16
قطاع البنوك- بورصة مسقط	13,729	1.9%	34.6%	10.0	0.93
قطاع البنوك- بورصة البحرين	8,574	1.2%	40.3%	8.9	0.97
الاجمالي	704,901	100.0%	17.4%	10.9	1.57

الشركة الكويتية للاستثمار
Kuwait Investment Company

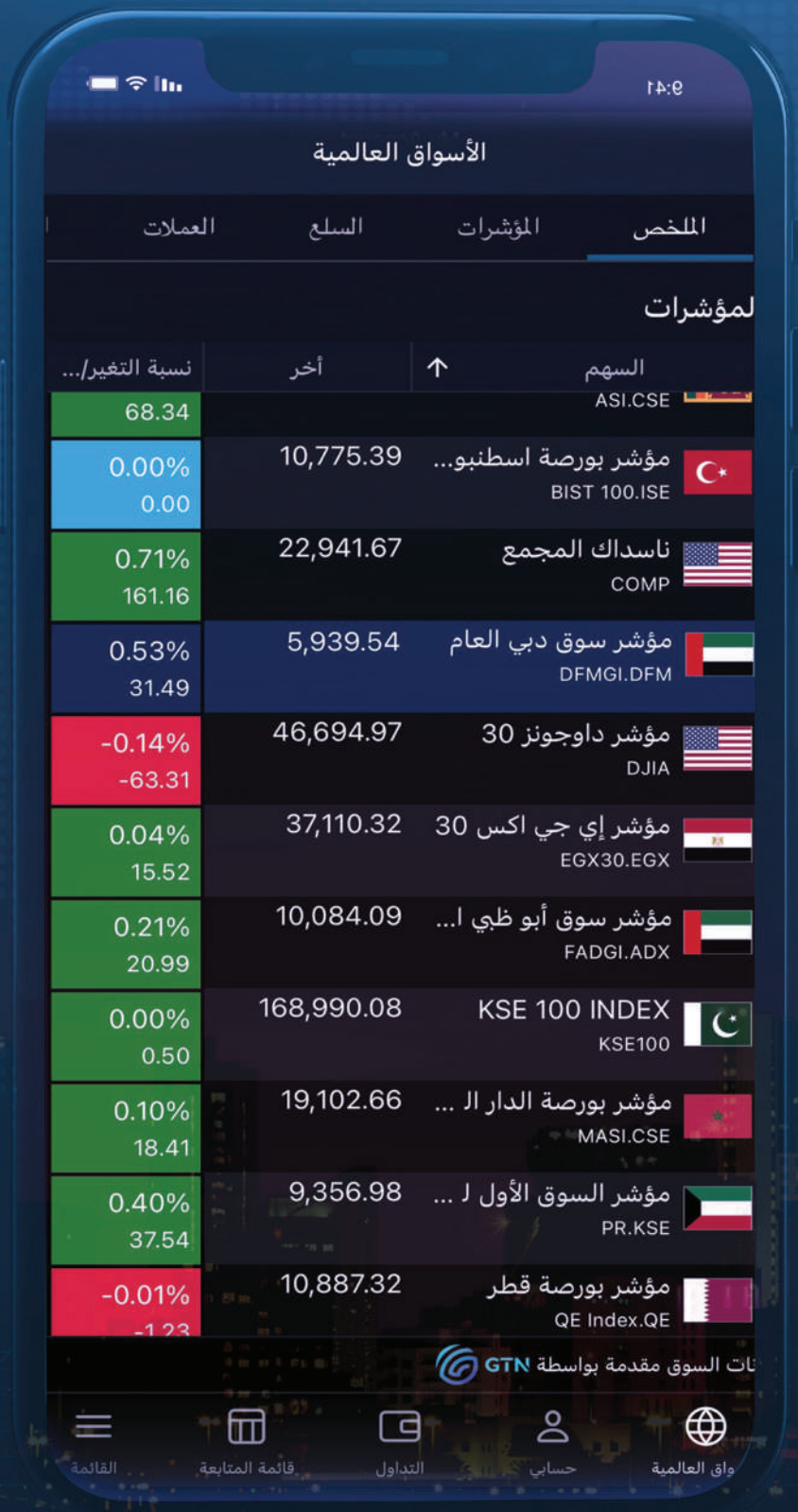

ابدأ بتنويع استثماراتك

في الاسواق المحلية والعالمية بإستخدام تطبيق واحد

الكويتية للتداول

حمـــل التطبيـــق الآن

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

1888852 | kic.com.kw

تجربة رقمية متكاملة عبر تطبيق «كامكو إنفست» وبوابة العملاء الإلكترونية

«كامكو إنفست».. ريادة في التحول الرقمي لتعزيز تجربة العملاء

● الأدوات الذكية تسهم في تقديم تجربة استثمارية أكثر عمقاً وشفافية

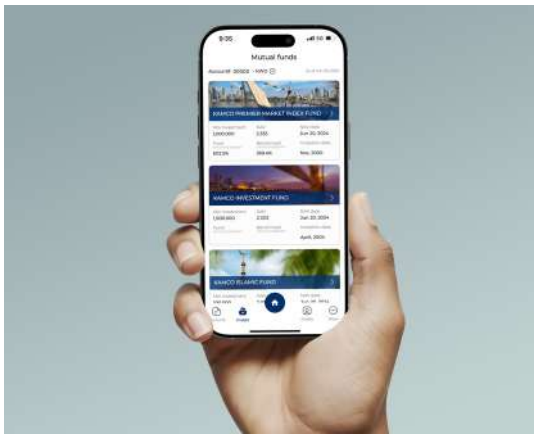

● التحول الرقمي ركيزة إستراتيجية لدى «كامكوإنفست»

في عالم يشهد تسارعاً غير مسبوق في التطور التكنولوجي، برزت كامكو إنفست كإحدى المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة التي تبنّت التحول الرقمي ليس كخيار، بل كركيزة أساسية في استراتيجيتها للنمو والتطوير. لقد شكّل التحول الرقمي لدى كامكو إنفست رحلة متكاملة تهدف إلى تعزيز تجربة العميل من خلال حلول رقمية مبتكرة تسهّل الوصول إلى الخدمات الاستثمارية وتمنح العملاء تحكماً كاملاً باستثماراتهم في أي وقت ومن أي مكان.

تشكل منصات كامكو إنفست الرقمية جوهر استراتيجيتها للتحول الرقمي، والتي تعتمد على بنية تحتية سحابية وتقنيات متقدمة لتقديم تجربة رقمية تفاعلية وسلسة. مع التحديثات النشطة التي يتم تطبيقها على منصاتها الرقمية، تمكن كامكو إنفست عملاءها من الوصول إلى محافظهم وإدارتها وتنميتها بسهولة وثقة. تعكس هذه الاستراتيجية التزام الشركة تبسيط رحلة الاستثمار، وتزويد العملاء بأدوات مبتكرة تجعل إدارة المحافظ والاستثمار أكثر راحة وكفاءة وسهولة. ومن خلال هذه الحلول، تستمر كامكو إنفست في وضع معايير جديدة في الجانب الرقمي لإدارة الاستثمارات، مما يضمن استمرارية العملاء في صدارة أولوياتها الاستراتيجية.

فقد تم تصميم تطبيق كامكو إنفست وبوابة العملاء الإلكترونية لتلبية احتياجات مختلف فئات العملاء، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، من خلال واجهة استخدام عصرية وسهلة تتيح إدارة الاستثمارات وتتبع أداء المحافظ والاستثمارات بكفاءة عالية. وتُمكّن هذه المنصات الرقمية المستخدمين من الاطلاع الفوري على أداء محافظهم الاستثمارية وتفاصيل الأصول، وفتح حسابات استثمارية إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة الشركة، وتحديث بيانات العملاء بخطوات بسيطة وآمنة. كما تتيح لهم تحويل الأموال من وإلى المحافظ الاستثمارية بسهولة، إلى جانب إمكانية الاشتراك والاسترداد من الصناديق الاستثمارية التي تديرها كامكو إنفست مباشرة عبر التطبيق، فضلاً عن متابعة أحدث أخبار السوق والتقارير الاقتصادية والتحليلية التي تصدرها الشركة بشكل منتظم.

وتعد «كامكو إنفست» من أوليات الشركات الاستثمارية في الكويت والمنطقة التي تُمكّن عملاءها من تنفيذ معاملاتهم الاستثمارية إلكترونياً بشكل متكامل وآمن، ما يرسّخ مكانتها كمؤسسة مالية سبّاقة في مجال الخدمات المبنية على التكامل بين جميع القنوات الرقمية لضمان تجربة موحدة.

الـAI في صميم التجربة الاستثمارية

تعمل كامكو إنفست على توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز دقة وكفاءة القرارات الاستثمارية، سواء على مستوى إدارة المحافظ أو تجربة العملاء.

وقد تم دمج عدد من أدوات الذكاء الاصطناعي في التطبيق وبوابة العملاء الإلكترونية، من أبرزها استخدام خوارزميات تعلم آلي متقدمة لاستخراج البيانات من المستندات بدقة عالية، واكتشاف الفروقات في البيانات بين الأنظمة مع تحديد مستوى الثقة. كما تتضمن المنصتان أدوات ذكية للمتابعة والتنبيه تتيح للمستثمرين تلقي إشعارات موجزة عن إفصاحات الشركات المدرجة وتحديثات السوق وغيرها.

تسهم هذه الأدوات الذكية في تقديم تجربة استثمارية أكثر عمقاً وشفافية، وتجعل العلاقة بين الشركة وعملائها علاقة رقمية ديناميكية تعتمد على المعلومات والتحليل لا على التخمين.

> حلول رقمية مبتكرة تمنح العملاء تحكماً كاملاً باستثماراتهم في أي وقت ومن أي مكان

> الشركة ملتزمة تزويد العملاء بأدوات تجعل إدارة المحافظ والاستثمار أكثر راحة وكفاءة وسهولة

تعزيز الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمة

لم يقتصر التحول الرقمي في كامكو إنفست على تحسين تجربة العميل فحسب، بل شمل أيضاً تطوير البنية التحتية التقنية والعمليات الداخلية بما يرفع من كفاءة الأداء المؤسسي. اعتمدت الشركة أنظمة مؤتمتة في معالجة المعاملات، وإدارة البيانات، وتحليل المخاطر، ما قلّل من الوقت المستغرق لإتمام العمليات وعزّز دقة وجودة الخدمة.

كما ساهم التحول الرقمي في تعزيز التعاون الداخلي بين الإدارات من خلال منصات ذكية تتيح مشاركة البيانات والمعلومات بصورة فورية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على سرعة اتخاذ القرار والاستجابة لاحتياجات العملاء.

الابتكار في خدمة العميل

تضع كامكو إنفست العميل في صميم كل مبادرة رقمية تقوم بها، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الابتكار الحقيقي يبدأ من فهم احتياجات العملاء المتغيّرة وتوقعاتهم المستقبلية. فقد تم تصميم كل ميزة في التطبيق وبوابة العملاء الإلكترونية بناءً على دراسات معمقة لسلوك المستخدمين وتجاربهم، لضمان أن تكون الحلول الرقمية عملية وسهلة وآمنة في آن واحد. وتواصل كامكو إنفست العمل على تطوير المزيد من المزايا المستقبلية التي ستعزز تجربة العملاء.

الالتزام بالأمن السيبراني وحماية البيانات

في ظل توسع الاعتماد على الخدمات الرقمية، تولي كامكو إنفست أهمية قصوى لموضوع الأمن السيبراني وحماية خصوصية العملاء. فقد تم بناء الأنظمة الرقمية وفق أعلى معايير الأمان المعتمدة عالمياً، مع تطبيق بروتوكولات حماية متعددة الطبقات تضمن سرية المعلومات وسلامة العمليات المالية الإلكترونية.

تعتمد كامكو إنفست على بنية وأنظمة مراقبة أمنية مدعومة بالذكاء الاصطناعي للكشف المبكر عن التهديدات، وتخضع لاختبارات اختراق دورية لضمان الامتثال الكامل لمتطلبات الجهات الرقابية، مما يرسخ ثقة العملاء في التعامل عبر المنصات الرقمية.

نظرة نحو المستقبل

التحول الرقمي لدى كامكو إنفست ليس محطة نهائية، بل مسار مستمر نحو الابتكار والتطوير. تسعى الشركة إلى توسيع نطاق حلولها الرقمية وربطها بأنظمتها الاستثمارية، ما سيتيح للمستثمرين الوصول إلى فرص أوسع في الأسواق الإقليمية والدولية عبر تجربة رقمية موحدة ومتكاملة.

وتتطلع كامكو إنفست إلى مواصلة الاستثمار في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات السلوكية بما يعزز من قدرتها على تقديم حلول استثمارية مبتكرة تتماشى مع رؤية الشركة المستقبلية ورسالتها في تمكين الأفراد والمؤسسات من تحقيق أهدافهم المالية بثقة وكفاءة.

كما تعمل الشركة على تطوير منظومة متكاملة لضمان إدارة النماذج الذكية بكفاءة، وتحليل البيانات الضخمة لتوليد رؤى استراتيجية تدعم الابتكار في المنتجات الاستثمارية.

خاتمة

من خلال هذه الخطوات الرائدة، تؤكد كامكو إنفست مكانتها كمؤسسة استثمارية سبّاقة في التحول الرقمي والابتكار المالي، حيث تجمع بين الخبرة العريقة في الأسواق المالية والتكنولوجيا الحديثة لتقديم تجربة استثمارية متطورة وشاملة. إن نجاح الشركة في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتحليل المتقدم، والتكامل بين الأنظمة السحابية في منظومتها التشغيلية يعكس التزامها المستمر تطوير قطاع الاستثمار في المنطقة، وتمهيد الطريق نحو مستقبل استثماري ذكي أكثر شفافية وابتكارا.

KAMCO
INVEST

حمل **تطبيق كامكو إنفست**
وتمتع بمجموعة من الحلول الاستثمارية

ANDROID APP ON Google play

Download on the App Store

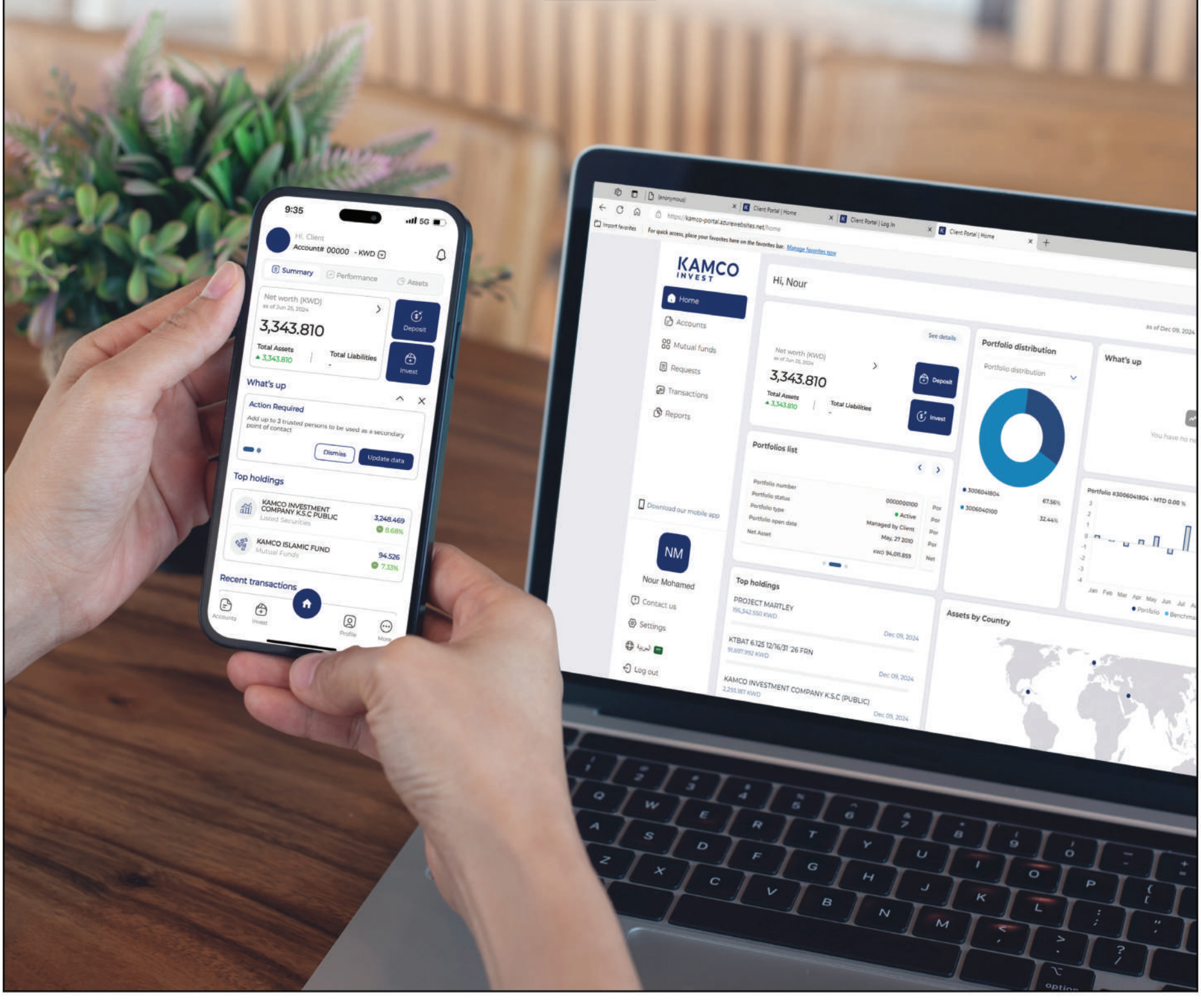

البنوك العالمية تُجمِع:

عامٌ تاريخي ينتظر الذهب بصعودٍ كبير

يدخل الذهب عام 2026 بثقة متعاظمة بعد مسار صعودي لافت خلال 2025، إذ حطم سلسلة من الأرقام القياسية، وقفز إلى مستوى تاريخي بلغ 4400 دولار للأونصة قبل أن يتراجع بشكل محدود إلى نطاق 4150 – 4260 دولاراً خلال الربع الأخير. ورغم هذا الهبوط، فإن المزاج العام في وول ستريت لا يزال مائلاً بوضوح نحو رؤية صعودية، إذ تتقاطع تقارير كبريات المؤسسات الاستثمارية في نقطة واحدة: الذهب لم يبلغ ذروته بعد.

في استطلاع حديث أجرته غولدمان ساكس وشمل أكثر من 900 مستثمر، قالت 70% من المؤسسات الاستثمارية إنها تتوقع مزيداً من الارتفاع خلال العام المقبل، فيما رأى 36% أن الأسعار قد تتجاوز 5000 دولار للأونصة قبل نهاية 2026، أي بزيادة تقارب 20% على المستويات الحالية.

هذه التوقعات ليست صادمة بقدر ما تعكس تحوّلاً جوهرياً في النظرة العالمية تجاه المعدن الأصفر، الذي يبدو أنه أصبح يعكس - بشكل مباشر - هشاشة الأنظمة المالية التقليدية، وتزايد الطلب الرسمي من البنوك المركزية، وتراجع الثقة بالعملات الورقية.

عوامل تدعم الارتفاع

1 - الدولار يفقد بريقه تحت ضغط الديون

تعيش العملة الأمريكية واحدة من أضعف مراحلها منذ أكثر من عقد، إذ تتزايد المخاوف بشأن مسار الدين الفدرالي الأمريكي وتضخم العجز المالي. هذا الضعف يوفر دعماً مباشراً للذهب، باعتباره أصلا مقوما بالدولار يتفاعل إيجابياً مع تراجعه.

كما أن توقعات خفض الفائدة في 2026، وتذبذب أسواق السندات، يسهمان في خلق بيئة مثالية لصعود الأصول غير المدرة للفائدة مثل الذهب.

2 - البنوك المركزية.. لاعب صامت لكنه صاحب اليد العليا

تؤكد بيانات دويتشه بنك وسوسيتيه جنرال أن مشتريات البنوك المركزية باتت العامل الأثقل تأثيراً على منحنى أسعار الذهب. وتذهب تقديرات بعض المحللين إلى أن الصين - تحديداً - تشتري كميات من الذهب تفوق بعشر مرات أرقامها الرسمية، بمشتريات قد تتجاوز 5000 طن خلال الأعوام الأخيرة.

هذا الطلب «غير المرن»، كما وصفه دويتشه بنك، يخلق أرضية صلبة يصعب معها أن تشهد أسعار الذهب أي تصحيح عميق.

3 - زخم استثماري منقطع النظير عبر صناديق الذهب

شهدت صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs) تدفقات استثنائية خلال 2025، إذ قفزت مشتريات الذهب الفعلي عبر هذه الصناديق بنسبة 160% في الربع الثالث مقارنة بالعام السابق.

وفي الولايات المتحدة وحدها، سجلت صناديق الذهب تعاملاً يومياً قياسياً بلغ 208 مليارات دولار في أكتوبر، ما يعكس ارتفاعاً في الطلب يعوّض ضعف الاستهلاك العالمي من المجوهرات والسبائك.

4 - جغرافيا سياسية غير مستقرة

من الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة، إلى القضايا القانونية حول سياسات التعرفة الجمركية، مروراً بالتصعيد العالمي في بؤر التوتر.. تبدو البيئة السياسية والاقتصادية مهيأة للاستمرار في ضخ الطلب على الذهب باعتباره «أصل اليقين» الوحيد في مرحلة مفعمة بالمتغيرات.

خريطة التوقعات

بنك أوف أمريكا:
5000 دولار هدف واقعي

يتصدر بنك أوف أمريكا المشهد بأعلى التوقعات، إذ يقدّر أن يصل الذهب إلى 5000 دولار للأونصة خلال 2026، مع متوسط سنوي مرجّح عند 4538 دولاراً.

ويربط البنك هذه القفزة بثلاثة محددات رئيسية:

1 - سياسات مالية أمريكية توسعية وغير تقليدية.

2 - اتساع فجوة الدين القومي وانعكاسه على قوة الدولار.

3 - استمرار حالة نقص الاستثمار في الذهب رغم ارتفاع الأسعار.

4 - يشير البنك إلى وفرة «رأسمال متحفظ» ينتظر إشارة دخول قد تطلق موجة شراء جديدة.

UBS:
نحو 4900 دولار مع إمكانية حدوث مفاجآت

يقدم UBS رؤية توافقية، مع توقع وصول الذهب إلى 4900 دولار بحلول الربع الثاني 2026، مستنداً إلى:

1 - توقعات بخفض الفائدة.

2 - ضعف في عوائد السندات.

3 - ارتفاع مستويات المخاطر السياسية.

4 - استمرار قوة الطلب الاستثماري.

5 - يرى UBS أنه في حال حدوث صدمة مالية - ولو محدودة - فإن الذهب قد يتجاوز 4700 دولار بسرعة.

دويتشه بنك:
نطاق 3950 – 4950 دولاراً

من جهته، رفع دويتشه بنك توقعاته لعام 2026 إلى متوسط 4450 دولاراً للأونصة، مؤكداً أن «الطلب العالمي ينمو بنسق أسرع من نمو المعروض»، وهي معادلة كفيلة بدفع الأسعار نحو مستويات جديدة.

- بنك أوف أمريكا يفجّر المفاجأة: 5 آلاف دولار هدف واقعي للذهب في 2026
- الصين تشتري بأكثر من الأرقام المُعلنة.. ما يخلق أرضية صلبة لعدم هبوط الأسعار
- المعروض العالمي يدخل مرحلة شحّ.. والطلب المؤسسي يشعل موجة شراء جديدة
- الذهب يتحول من «ملاذ آمن» إلى «معيار ثقة عالمي» في ظل اضطرابات الاقتصاد

هل يمكن أن نشهد قفزة إلى 6000 دولار

بحسب نماذج بنك أوف أمريكا طويلة المدى، فإن سيناريو 6000 دولار ليس بعيداً عن الواقع في حال استمرار تدهور الثقة بالعملة الأمريكية، أو حدوث «تطبيع جديد» في توجه المستثمرين نحو الأصول الحقيقية.

لكن البنك يشير إلى أن هذا السيناريو يعتمد على حدوث ظروف مالية أكثر تطرفاً، مثل احتدام أزمة ديون أمريكية أو انهيارات واسعة في أسواق الأسهم.

ما الذي يمنع حدوث انهيار في أسعار الذهب؟

1 - مشتريات الصين غير المعلنة: «درع خفية» للسوق

تشير تقديرات سوسيتيه جنرال إلى أن الصين تشتري الذهب بوتيرة هائلة وغير معلنة بالكامل، ما يشكل «صمام أمان» للأسعار.

2 - شح متزايد في المعروض

تتوقع المؤسسات البحثية نقصاً ملحوظاً في المعروض من المعادن الثمينة، خصوصاً الفضة، التي قد يصل متوسط سعرها إلى 60 دولاراً في 2026.

3 - تحول إستراتيجي نحو الأصول الحقيقية

المستثمرون العالميون ينفذون - بصمت - إعادة تشكيل جذرية لمحافظهم، مع تركيز أكبر على الذهب والسلع، في مقابل خفض التعرض للأصول الورقية.

هل 2026 هو عام الذهب الكبير

كل المؤشرات الاقتصادية، والسياسية، والاستثمارية تشير إلى أننا أمام مرحلة جديدة في تاريخ الذهب.

مرحلة تتجاوز فكرة «الملاذ الآمن» لتضع المعدن الأصفر في موقع مختلف: مقياس ثقة عالمي، وأصل تحوطي طويل الأمد، وأداة لتعويض تآكل قوة العملات. ومع إجماع البنوك الكبرى - Bank of America، UBS، Goldman Sachs، Deutsche Bank - على وجود مسار صعودي، فإن حاجز 5000 دولار للأونصة لم يعد يبدو حدّاً أقصى، بل نقطة عبور نحو حقبة جديدة في تسعير الذهب عالمياً.

تقودها عقول كويتية شابة تحمل رسالة واضحة مفادها أن «الاستثمار للجميع»

زاد تغير قواعد لعبة الاستثمار

عبدالله العتيبي وعبدالرحمن الخرافي وعبدالله الأنصاري

لم تكتف بالابتكار التقني بل تبنت دوراً رائداً في التعليم والتوعية الاستثمارية

المنصة تعتمد نهجاً قائماً على التحديث المستمر والتحسين المتواصل

في سوق استثماري يشهد تغيرات متسارعة، تبرز منصة زاد كأحد أهم المشاريع الكويتية، التي نجحت في فترة موجزة في إعادة تعريف تجربة الاستثمار للأفراد، عبر رؤية جريئة تقودها عقول كويتية شابة، آمنت بأن «الاستثمار للجميع».. ليس كفكرة تسويقية، بل كعقلية جديدة تُبنى على المعرفة، التعليم، وسهولة الوصول.

منذ انطلاقتها، رسخت زاد مكانتها كأول منصة في الكويت تنفذ عملية «اعرف عميلك KYC» رقمياً بالكامل، لتفتح الباب أمام تجربة تسجيل سلسة وسريعة دون أي إجراءات ورقية. هذا الإنجاز كان خطوة أساسية نحو حصول زاد على أول رخصة تقنية مالية من هيئة أسواق المال، وهو ما وضع المنصة في واجهة الابتكار بقطاع التكنولوجيا المالية.

وتتميّز منصة زاد بأدنى حد للإيداع في السوق، لتمنح كل فرد فرصة الدخول إلى عالم الاستثمار، من دون حواجز أو تعقيدات مالية تقليدية. هذا التوجه يعكس جوهر رؤية زاد: الاستثمار ليس حكراً على فئة، بل حق للجميع.

وفي هذا الإطار، قدمت زاد أول خدمة Robo Advisory في الكويت، معتمدة على تقنيات تحليل متقدمة لتخصيص المحافظ وفق أهداف المستثمر ومستوى المخاطرة المناسب له.

هذا التوجه عزز قدرة المستخدم على الوصول إلى إدارة استثمارية احترافية، مبنية على الخوارزميات والمعايير الشرعية، ليصبح بناء محفظة عالمية ومتوازنة قراراً أسرع دون حواجز تقليدية.

ومع التزام واضح بالقيم، حافظت منصة زاد منذ اليوم الأول على إطار الاستثمار المتوافق مع الشريعة الاسلامية، حيث قدمت أدوات مالية، وحلولاً رقمية، ومحافظ ذكية تلتزم بمنهج الشرعية الاسلامية. وتعزز زاد هذا التوجه عبر هيئة رقابية شرعية، يشرف عليها مختصون لضمان التزام كل منتج وكل أداة استثمارية بالمعايير الشرعية المعتمدة. هذا الإطار المؤسسي، يمنح المستثمر ثقة مبنية على إجراءات واضحة، وعمليات تدقيق مستمرة.

ولم تكتف المنصة بالابتكار التقني، بل تبنت دوراً رائداً في التعليم والتوعية الاستثمارية، فأطلقت «اكاديمية زاد» اكاديمية رقمية، وندوات تعليمية، وبرامج تدريبية شهرية تهدف لرفع الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع. وقد انعكس هذا النهج على نمو متسارع في قاعدة المستخدمين، حيث باتت زاد اليوم إحدى أكثر منصات الاستثمار انتشاراً بين الشباب، وخلال فترة زمنية قصيرة، سجلت نمواً متسارعاً في عدد المستخدمين، مما أهلها لسرد قصة نموها في مؤتمر التكنولوجيا المالية في اليابان. كما تعمل زاد بشكل مستمر على تطوير خدماتها استجابةً لاحتياجات العملاء. فالمنصة تعتمد نهجاً قائماً على التحديث المستمر والتحسين المتواصل، مما انعكس في إطلاق الإصدار الجديد ZAD 2.0، وهو نسخة مطوّرة تقدم تجربة استخدام أكثر سلاسة. وإلى جانب ذلك، تعمل زاد على تقديم أدوات داعمة لخدمة المستثمر، مثل حاسبة زكاة الاسهم وغيرها من الحلول، التي تهدف إلى تقديم تجربة استثمارية متكاملة.

منصة زاد ليست منصة تقنية فقط، بل هي قصة طموح كويتي اختار أن يقود السوق بدلاً من أن يتبعه، وأن يبني مستقبل الاستثمار لا أن يراقبه من بعيد. زاد اليوم تضع معايير جديدة للسوق، تؤكد مكانة الكويت كمركز إقليمي للابتكار المالي، وتمنح كل مستثمر مبتدئاً أو محترفاً أدوات للتعلم و للنمو

وفي المستقبل، ترى منصة زاد طريقاً أكبر مما هو عليه اليوم.. مساراً يرتكز على تطوير ادوات مالية متوافقة مع منهج الشريعة الاسلامية، تأخذ المستثمر نحو أسواق عالمية بلا تعقيد. المستقبل بالنسبة لزاد ليس تقدماً تقنياً فقط، بل هو وعي، تعليم، وتمكين. ولهذا تضع زاد التعليم في قلب رحلتها، لتجعل كل مستثمر يتعلم ويتقدم بخطوة ثابتة نحو عالم الاستثمار.

زاد منصة مقدمة من بيت الأوراق المالية، انطلقت من رؤية مشتركة قادها الشركاء المؤسسون: عبدالرحمن الخرافي وعبدالله العتيبي وعبدالله الأنصاري، الذين جمعتهم قناعة بأن الاستثمار يجب أن يكون جزءًا من حياة الجميع، وبفكرة قامت على الطموح بأن يجتمع الالتزام الشرعي مع أدوات عالمية حديثة، وأن يكون التعليم جزءًا من التجربة لا إضافة جانبية.

عملت على تقديم أدوات داعمة لخدمة المستثمر مثل «حاسبة زكاة الأسهم»

زاد..شريكك بالاستثمار

بوابتك للاستثمار الشرعي

سجل الحين ▲

تملك خبرة متخصصة لتحويل التحديات إلى فرص نمو للبنوك والشركات

«بروكابيتا».. نحو قطاع مالي أكثر استدامة وجاذبية

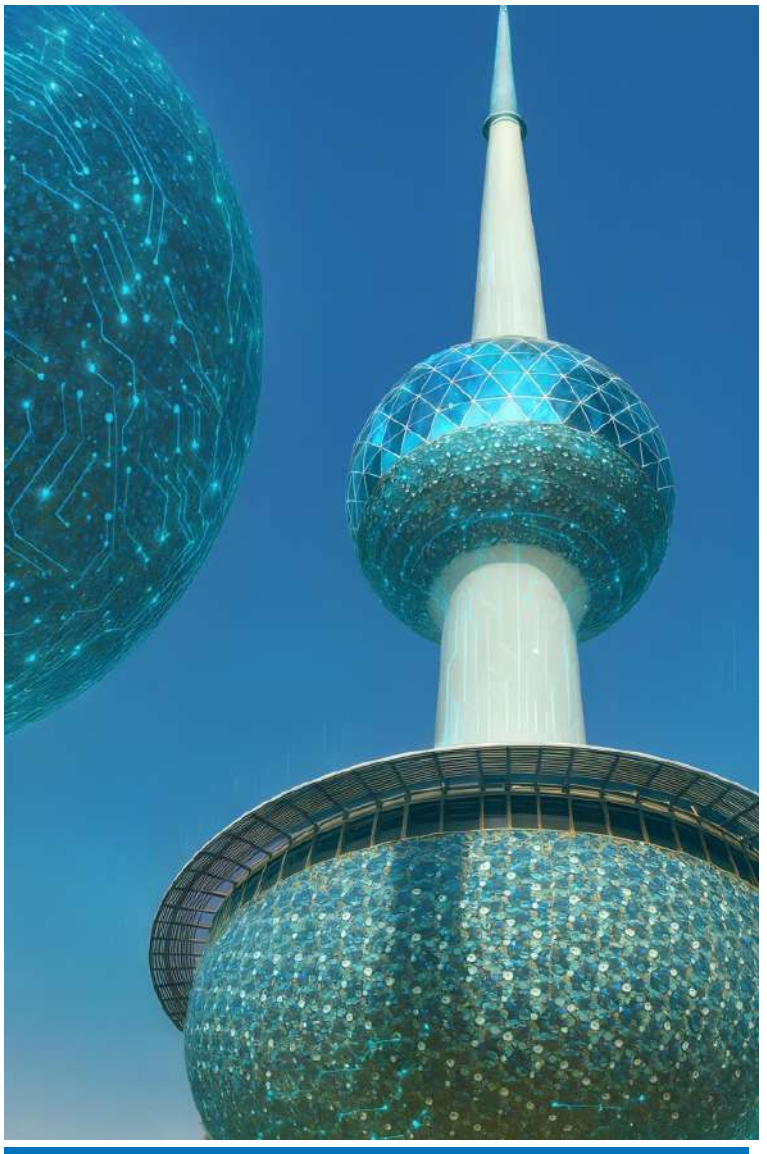

تواصل مجموعة بروكابيتا دورها المتنامي في دعم القطاع المالي في الكويت، في وقت تتسارع فيه البنوك وشركات الاستثمار نحو التحول الرقمي وتحديث هياكل العمل الداخلية. ومع انتقال القطاع إلى نماذج عمل أكثر اعتمادًا على البيانات والتقنيات المتقدمة، تجمع بروكابيتا بين خبرة الاستشارات والحلول الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي للموارد البشرية، لمساعدة المؤسسات على بناء هياكل واستراتيجيات أكثر كفاءة لإدارة المواهب.

خبرة متخصصة لتحويل التحديات إلى فرص نمو للقطاع المالي

تعمل مجموعة بروكابيتا مع شركات ومؤسسات القطاع المالي من البنوك والشركات الاستثمارية في الكويت ودول الخليج العربي، لتطوير حلول عملية تتماشى مع التحولات المستقبلية، وتشمل هذه الحلول التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، وتصميم الهياكل التنظيمية، وإعداد أنظمة التعويضات والمكافآت، والاستشارات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، بالإضافة إلى تطوير نماذج تشغيل عصرية تراعي خصوصية القطاع المالي. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز الكفاءة، ودعم استقطاب واستبقاء الكفاءات، ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات في سوق يشهد تغيرات متسارعة.

ذكاء اصطناعي لدعم قرارات تطوير وجذب المواهب

ومن شراكة مجموعة بروكابيتا الاستراتيجية مع شركة زينيثر (Zenithr) للحلول الذكية في الموارد البشرية، تقدم منصة أعمال متقدمة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، ومنها التقييمات الفنية والتخصصية، التي تمكّن البنوك وشركات الاستثمار من سد فجوات المهارات ورفع مستوى جودة المواهب. وتتيح المنصة إنشاء تقييمات فنية وسلوكية مبنية على الوصف الوظيفي والجدارات المؤسسية، والتي بدورها تقدم تقييمات وتحليلات موثوقة ومعتمدة، وبهذا تساعد المؤسسات في اتخاذ قرارات توظيف أكثر دقة، وتحسين نوعية التعيينات الجديدة، وضمان مواءمة أكبر بين إمكانات المرشحين واحتياجات الوظائف. كما تدعم زينيثر استدامة المواهب عبر تحديد الموظفين من ذوي الإمكانات العالية، وبالتالي توجيه خطط التطوير، ودعم خطط التعاقب القيادي والاستعداد للمستقبل.

نحو قرارات مالية وإستراتيجية أكثر وعياً في إدارة الموارد البشرية

ومن خلال هذه الشراكة مع شركة زينيثر، تتميز بروكابيتا بمنهجيتها الخاصة القائمة على الابتكار والذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية، وهو نموذج يربط بين إدارة الموارد البشرية التقليدية والتحليلات المتقدمة، ممّا يمكّن المؤسسات من اتخاذ قرارات ذات بُعد مالي واستراتيجي. ومن خلاله، تستطيع المؤسسات المالية متابعة أداء القوى العاملة وتكاليفها لحظة بلحظة، وربط مؤشرات الموارد البشرية بنتائج الأعمال، واتخاذ قرارات دقيقة بشأن التوظيف وإعادة الهيكلة والتطوير. ويسهم هذا الإطار في بناء مؤسسات أكثر مرونة واستدامة، وتشكّل الأساس، الذي ترتكز عليه حلول المجموعة الاستشارية والرقمية.

بيانات إستراتيجية تدعم المستثمرين وصنّاع القرار

تزداد أهمية البيانات الدقيقة في تمكين المؤسسات المالية من اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية أكثر وضوحًا، وهنا يأتي دور بروكابيتا هَب (Procapita Hub)، المنصة التي توفر أحدث تطورات سوق العمل وتحليلات القوى العاملة. وتقدّم المنصة بيانات مُحدَّثة ومنظمة حول تنقّل المواهب وتوفر المهارات ومؤشرات الموارد البشرية المالية، ومكافآت مجالس الإدارة، إضافة إلى مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) المرتبطة بالموارد البشرية في الكويت ومنطقة الخليج. ويسهم هذا العمق التحليلي في دعم خطط التحول الرقمي، وتقييم الاستثمار والمخاطر بالاستناد إلى بيانات رأس المال البشري، وتزويد المستثمرين برؤى موثوقة ومبنية على البيانات، فضلًا عن تعزيز الحوكمة المؤسسية وتحسين الامتثال لمتطلبات الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة.

الذكاء الاصطناعي يعزّز الموارد البشرية... نحو قطاع مالي متطوّر

وفي ظل النجاحات المتزايدة، التي تحققها البنوك وشركات الاستثمار في تبنّي التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، تبرز الحاجة إلى شراكات قادرة على مواكبة هذا التطور وترجمته إلى واقع عملي مستدام. وهنا تواصل مجموعة بروكابيتا تعزيز حضورها كشريك استراتيجي، يدعم المؤسسات المالية في الارتقاء بمنظومات الموارد البشرية، وتحويل البيانات إلى قرارات أكثر وعيًا، وتمكين القوى العاملة من مواكبة متطلبات التطور التكنولوجي. وبينما يتسارع تطور القطاع المالي محليًا وعالميًا، تضع بروكابيتا خبراتها ومنصاتها الذكية في خدمة القطاع المالي من البنوك وشركات الاستثمار، لضمان جاهزيتها للمستقبل، وتعزيز مرونتها، وتمكينها من استثمار الفرص الجديدة في عالم تتقدم فيه التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بخطى غير مسبوقة.

- المجموعة توظف الذكاء الاصطناعي لدعم قرارات تطوير وجذب المواهب
- تركز على اتخاذ قرارات مالية وإستراتيجية أكثر وعياً في إدارة الموارد البشرية
- توفر بيانات إستراتيجية ورؤى موثوقة تدعم المستثمرين وصنّاع القرار

procapita GROUP

مجموعــة بروكابيتــا

نحو قطاع مالي أكثر استدامة وجاذبية

pro-capita.com
info@pro-capita.com
Procapita Group

في دراسة أعدتها شركة The Family Office:

أهمّ استثمار في الأسواق الخاصّة ليس الأصل.. بل الشريك

THE FAMILY OFFICE

في الأسواق العامّة، يحقّق معظم المستثمرين عوائد متقاربة، إذ إنّ صناديق المؤشّرات مصمّمة لتعكس أداء السوق. مستوى الشفافية مرتفع وإمكانية الوصول سهلة والفروقات بين المديرين محدودة. تشكّل الأسواق العامّة أداة مفيدة للتعرّض الواسع والسيولة، إذ تشكّل قاعدة أساسية تستكمل النتائج المتمايزة للأسواق الخاصّة. ومع ذلك، يبقى دور مدير الصناديق السائلة محورياً لبناء محافظ متوازنة من حيث المخاطر والسيولة والتوافق مع الأهداف طويلة الأجل.

في المقابل، تقدّم الأسواق الخاصّة مقترحاً مختلفاً تماماً. فنتائجها المحتملة متباينة بشكل واسع: إذ بينما تحقق أفضل الصناديق صافي معدّل عائد داخلي يفوق 20%، قد تكافح أضعف الصناديق لاسترداد رأس المال. هذا التباين لا يُعدّ ضعفاً، بل فرصة لتحقيق عوائد أعلى بشرط أن يتمكن المستثمرون من الوصول إلى مديرين متمرّسين.

الفارق هنا جوهري. ففي الأسواق العامّة، يكمن النجاح في الاستثمار في السوق. بينما في الأسواق الخاصّة، يتحقّق النجاح عبر الشراكة مع مديرين لديهم القدرة على تحديد الفرص وإضافة القيمة وحماية رأس المال.

تباين العوائد.. ساحة واسعة من الفرص

في الأسواق العامّة، تحقّق غالبية الصناديق عوائد قريبة من المعيار. أمّا في الأسهم الخاصّة، فأنماط العوائد متباينة بشكلٍ أكبر بكثير: فقد يواجه المستثمرون خسائر عميقة أو يحققون عوائد استثنائية. ولهذا السبب، تقوم الأسواق الخاصّة على مفهوم تحقيق الألفا (عوائد إضافية ناتجة عن خبرة المدير)، بخلاف الأسواق العامّة حيث يقتصر العائد على البيتا (العائد المتوسط للسوق).

ما الذي يميّز المديرين الأفضل أداءً؟

لا يقدّم جميع المديرين النتائج ذاتها في الأسواق الخاصّة. الأفضل بينهم لا يكتفون بشراء الأصول، بل يعملون على خلق قيمة طويلة الأمد. ما يميّز المدير الناجح هو مزيج من الانضباط والخبرة:

1- تحديد الصفقات والوصول إليها: من خلال شبكاتهم الحصرية وخبرتهم في القطاع وعلاقاتهم، يتمكن المديرون الناجحون من الوصول إلى فرص غير متاحة للآخرين.

2- خلق القيمة التشغيليّة: يعمل المديرون الناجحون بشكلٍ نشط على تحسين الشركات التي يستثمرون فيها.

3- الانضباط الاستثماري: يحافظ أفضل المديرين على ثبات نهجهم. يطبّقون معايير دقيقة للتقييم ويستثمرون بصبر ويخطّطون لعمليات الخروج بدقّة، بغضّ النظر عن اتجاهات السوق أو مزاجه.

4- الوعي بالمخاطر: حماية رأس المال أولوية قصوى. يتجنب المديرون الناجحون المبالغة في الأسعار ويستخدمون الرفع المالي بحذر وينوّعون عبر عدة شركات وقطاعات لإدارة المخاطر على المدى الطويل.

عندما يكون الشريك غير مناسب

تحمل الأسواق الخاصّة مخاطر بالفعل، لكنّها تتضاعف عند اختيار الشريك غير المناسب، لا سيّما في الاستثمارات التقليدية المغلقة. ومن أبرز التحديات:

- تجميد رأس المال: تمتد الالتزامات عادةً بين 7 و10 سنوات، ما يعني أنّ اختيار مدير ضعيف يُقيّد المستثمر بنتائج متواضعة طوال عمر الصندوق.
- منحنى العوائد (J-Curve): تمر جميع صناديق الأسهم الخاصّة بعوائد سلبية مبكّرة تُعرف بما يُسمّى منحنى العوائد. المديرون المتمرّسون يتجاوزونه سريعاً، بينما قد يبقى الضعفاء عالقين فيه لفترات طويلة.
- تكلفة الفرصة: رأس المال المحجوز في صناديق متعثّرة لا يمكن إعادة توظيفه في فرصٍ أفضل، ما يترجم إلى سنوات ضائعة من النمو.

نهج The Family Office

توفّر الأسواق الخاصّة إمكانات لتحقيق عوائد لا تتيحها الأسواق العامّة، لكن فقط مع الشريك المناسب. اختيار المدير ليس تفصيلاً ثانوياً، بل قرار استراتيجي يحدّد النتائج الطويلة الأجل.

على مدى أكثر من 20 عاماً، تركّز عمل The Family Office على تحديد أبرز مديري الاستثمار في الأسواق الخاصّة حول العالم والعمل معهم. يقوم نهجنا الاستثماري على بذل العناية الواجبة الصارمة والخبرة الإقليمية العميقة والعلاقات العالمية المتينة.

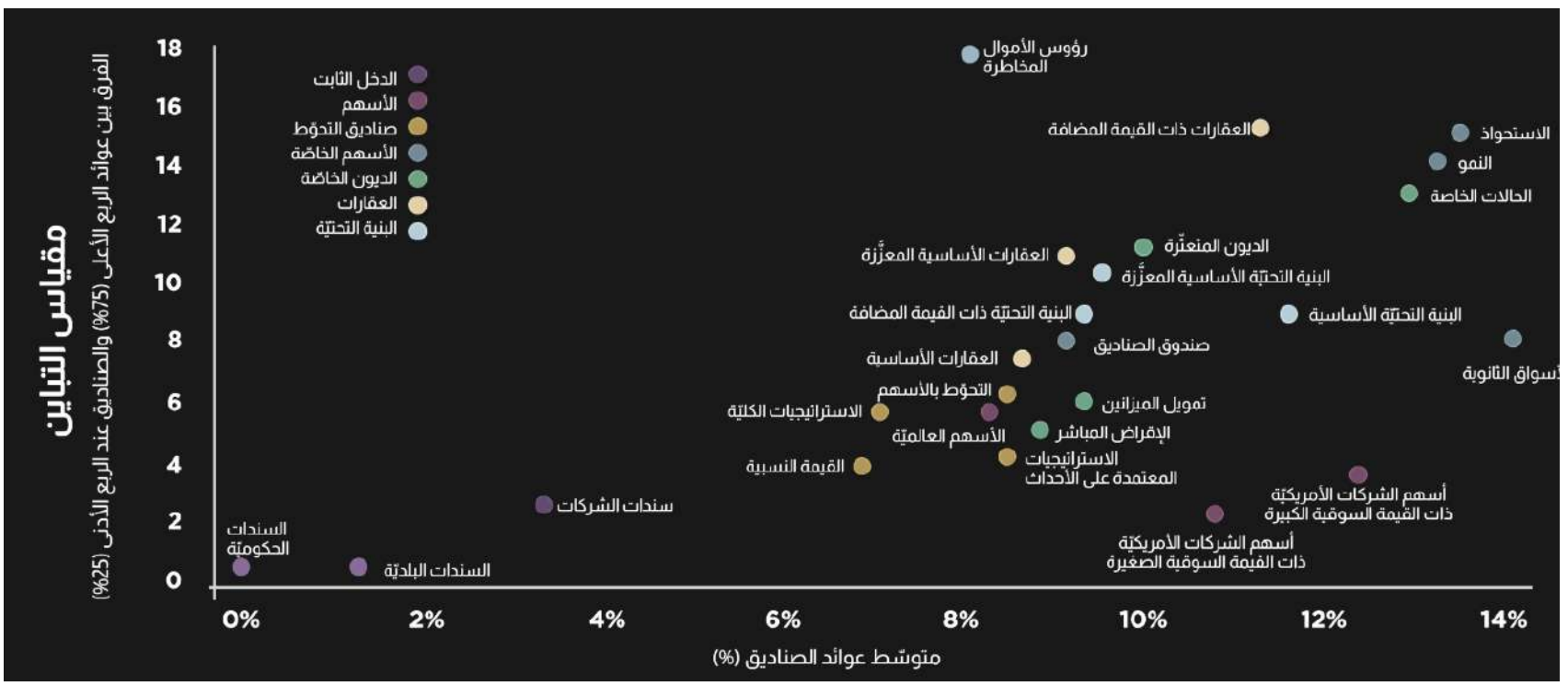

هذا المقال لأغراض إعلامية فقط، صادر عن شركة مكتب العائلة الكويتية للاستشارات الاستثمارية ش.م.ك. (م) والخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال. لا يُعدّ هذا المحتوى نصيحة أو توصية استثمارية، ولا يُمثّل ضماناً لأي عوائد. مخصّص للمستثمرين المؤهّلين فقط وفق اللوائح المعمول بها.

جميع الاستثمارات في الأسواق الخاصة تحمل مخاطر عالية، بما في ذلك احتمال فقدان كامل رأس المال، خصوصاً عند اختيار مدير غير مناسب أو في الصناديق المغلقة. الالتزامات الطويلة الأجل قد تؤدي إلى تجميد رأس المال لفترات ممتدة.

الأمثلة والأرقام الواردة في المقال لأغراض توضيحية فقط ولا تشكّل أي ضمان لتحقيق عوائد مستقبلية. الأداء السابق لا يضمن النتائج المستقبلية.

THE FAMILY OFFICE

أمريكا الشمالية

تنويعٍ محفظتكم عالميّاً لتأمين مستقبلكم المالي

أوروبا

اكتشفوا صفقاتٍ حصريّة في الأسواق الخاصّة.

آسيا

The Family Office Co. B.S.C.(c) شركة استثمارية من الفئة الأولى تخضع لرقابة مصرف البحرين المركزي
The Family Office International Investment Company مرخصة من قِبَل هيئة السوق المالية في السعودية
The Family Office Company B.S.C. (c), DIFC Branch تخضع لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)
شركة مكتب العائلة الكويتية للاستشارات الاستثمارية هي شركة مرخصة من قبل هيئة أسواق المال دولة الكويت.

القطاع المصرفي يستقبل 2026 بمرونة عالية

البنوك العالمية.. صمود مالي وسط اضطراب الأسواق

مع دخول عام 2026، يجد النظام المصرفي العالمي نفسه أمام مفترق طرق يجمع بين عوامل القوة الداخلية ومصادر الاضطراب الخارجي. فعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، وضبابية التجارة الدولية، وتنامي التحديات الرقمية، تبدو البنوك العالمية أكثر استعداداً لمواجهة المرحلة المقبلة بفضل مستويات رسملة قوية، وسيولة مستقرة، وهياكل تمويلية قادرة على امتصاص الصدمات عند الضرورة.

المشهد العام يوحي بأن القطاع يسير نحو عام يتسم بالاستقرار «الحذر»؛ استقرار يُبنى على متانة الأسس المالية، لا على هدوء الظروف المحيطة، وفق تقرير S&P Global Ratings.

استجابة مصرفية متزنة

الاقتصاد العالمي يتقدم نحو 2026 محمّلاً بملفات مفتوحة: صراعات جيوسياسية ممتدة، تباطؤ في حركة التجارة، تفاوت في السياسات النقدية بين الاقتصادات الكبرى، وتصاعد مستمر في مخاطر الأمن السيبراني. ورغم ذلك، تُظهر البنوك قدرة لافتة على التكيّف مع هذه المتغيّرات عبر تعزيز إدارة المخاطر، والتحوّط المالي، وتنويع مصادر التمويل.

المؤسسات المصرفية الكبرى، خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، باتت تعتبر «مرونة الرسملة» جزءاً من إستراتيجية عملها، في ظل إدراك أن الأسواق العالمية باتت أكثر عرضة لصدمات غير متوقعة.

توازن بين الضغوط والفرص

التوقعات تشير إلى محافظة البنوك على مستويات ربحية معقولة خلال 2026، رغم وجود عوامل قد تقلّص هوامش التشغيل، مثل تراجع أسعار الفائدة أو ارتفاع تكاليف الامتثال الرقابي.

وفي الوقت نفسه، يستمر الأداء القوي في أسواق كالبرازيل والهند وجنوب أفريقيا والسعودية، حيث تدعم السياسات النقدية واستقرار الطلب المحلي الأصول المصرفية وتفتح المجال لنمو محافظ الإقراض.

أما في الاقتصادات المتقدمة، فيعتمد الأداء على قدرة البنوك على ضبط التكاليف والتحول نحو نماذج أعمال أكثر كفاءة. ورغم التحديات، تبقى مستويات الربحية كافية لدعم بناء رأس المال من الأرباح المحتجزة، وهو عنصر جوهري للحفاظ على متانة القطاع.

خسائر الائتمان تتزايد

منتصف العقد يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في خسائر الائتمان، مدفوعاً بتأثير تباطؤ النمو في الصين، وتراجع قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على امتصاص ضغوط السوق، إضافة إلى انعكاسات السياسات التجارية الدولية.

ورغم أن الخسائر المتوقعة أكبر من مستويات العام الماضي، فإن القطاع المصرفي لا يزال يمتلك القدرة على استيعابها بفضل التحسينات الكبيرة التي أجريت خلال السنوات الماضية على أنظمة المخصصات ونسب رأس المال.

الزيادة الأخيرة تُعدّ طبيعية في سياق دورة اقتصادية تتخللها تحديات متعددة، ولا تشير إلى مخاطر منهجية تهدد استقرار القطاع.

- رسملة قوية وسيولة مستقرة ومخاطر تتراوح بين الجيوسياسي والرقمي
- التوازن بين التكنولوجيا والتنظيم يحتل مركز الصدارة في أجندة البنوك
- الأسواق الناشئة تُظهر أداءً متبايناً يقود إلى فروق واسعة في جودة الأصول

رسملة قوية

واحدة من أكثر النقاط المضيئة في المشهد المصرفي العالمي هي قوة رأس المال وتوفر السيولة.

فالبنوك واصلت خلال السنوات الأخيرة تعزيز الشريحة الأولى من رأس المال، وتحسين جودة الأصول، وزيادة حيازاتها من الأصول السائلة، خصوصاً في اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

هذا التطور يرفع قدرة المؤسسات المالية على امتصاص هزات السوق، ويمنحها هامش مناورة أوسع في مواجهة تشديد محتمل في الأوضاع المالية.

كما أن تنوع مصادر التمويل واستقرار الودائع يظلان عاملين حاسمين في ترسيخ الثقة. ومع ذلك، فإن الحساسية تجاه مزاج المستثمرين تبقى مرتفعة في بعض الأسواق، ما يجعل البنوك مطالبة بإدارة دقيقة لهيكل التمويل.

مرحلة انتقالية دقيقة

المشهد الرقابي العالمي في 2026 يتّجه نحو مرحلة إعادة ضبط، فالعديد من الدول تدرس تخفيف قواعد معينة أو تبسيط إجراءات الامتثال للبنوك الصغيرة والمتوسطة، بينما تواصل أخرى التمسك بصرامة المعايير الاحترازية.

وفي خضم هذا التباين، يبقى الإصلاح التنظيمي عاملاً مؤثراً في تشكيل سلوك البنوك واستراتيجياتها.

مصادر تمويل غير مصرفية

واحدة من القضايا التي تثير اهتمام الاقتصاديين خلال 2026 هي توسع دور المقرضين غير المصرفيين، مثل صناديق التمويل الخاصة وشركات الإقراض البديلة.

لذلك، تعتمد متانة القطاع خلال العام المقبل على قدرة البنوك على إدارة هذا الترابط بفعالية، وتطوير آليات رقابة أعمق على المخاطر المحيطة بهذه الكيانات.

استقرار مشروط باليقظة

على الرغم من البيئة العالمية المضطربة، يدخل القطاع المصرفي عام 2026 بقدر واضح من المرونة. فمستويات الرسملة القوية، والسيولة الواسعة، والربحية المستقرة نسبياً، تمنحه قدرة على مواجهة التحديات المعقدة التي يفرضها الاقتصاد العالمي. لكن هذا الاستقرار لا يخلو من الشروط: نجاح البنوك في تجاوز العام المقبل سيعتمد على قدرتها على التحوط الذكي، والاستثمار المدروس في التكنولوجيا، وإدارة المخاطر بفعالية، والتكيف مع تفاوت السياسات الاقتصادية والتنظيمية بين الأسواق.

باختصار، تبدو البنوك العالمية مهيأة لعبور 2026 بثقة، لكنها تسير فوق أرض لا تزال متحركة.

نائب الرئيس التنفيذي في مجموعة أرزان المالية طلال بدر البحر:

رؤيتنا أن نكون شركة رائدة في تقديم الحلول المالية و الخدمات الاستثمارية على المستوى الإقليمي

تعتبر مجموعة أرزان المالية إحدى كبريات الشركات الاستثمارية الرائدة في الكويت، والخليج ومنطقة الشرق الأوسط، حيث تم تأسيسها عام 1980، وأبصرت مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار النور بعد دراسة مستفيضة من قبل الإدارة وموافقة مجلس الإدارة في تغيير اسم الشركة من الشركة الدولية للتمويل إلى مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار عام 2013، وهذا التغيير هو انعكاس للتحول الكبير الذي قامت به الشركة خلال الفترة الماضية في أعقاب نجاح الدمج بين الشركات الثلاث. وقد قامت الشركة بصياغة الإستراتيجيات الجديدة ووضعت الخطط اللازمة سعياً منها لتحقيق العوائد والأرباح المجزية لمساهميها وتقديم أفضل الخدمات لعملائها.

بين عامي 2013 و2014 تمت إعادة الهيكلة الداخلية للشركة، بشكل يتناسب مع الخطط والخدمات الجديدة المطروحة، وتم تعيين فريق عمل جديد ذي كفاءة وخبرة، وذلك لوضع الخطط العملية والتنفيذية والإشراف على كل الإجراءات والسياسات المتعلقة بإدارات المجموعة وما تقدمه من خدمات. وتتميز مجموعة أرزان المالية منذ ذلك الحين بمواكبة أعلى معايير الأسواق العالمية، وذلك لتلبية طموحات المساهمين والعملاء من خلال تقديمها العديد من الخدمات المالية والحلول الاستثمارية المتنوعة.

بلغت قيمة أصول مجموعة أرزان حتى عام 2024: 283،198،752 ديناراً كويتياً مقسمة كالتالي:

- 93.60% في قطاع الاستثمار.
- 4% في قطاع الوساطة المالية.
- 2% في الممتلكات العقارية.
- 0.40% في التمويل الاستهلاكي.

وفي مقابلة طلال بدر البحر، نائب الرئيس التنفيذي في مجموعة أرزان المالية تطرق لقصة نجاح مجموعة أرزان المالية.. رسالتها، رؤيتها، وخدماتها. حيث أكد أن مجموعة أرزان المالية تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات تشمل: الاستثمار في العقارات المدرة للدخل، تمويل الاستثمارات العقارية، الفرص الانتهازية، الملكيات الخاصة، إدارة الأصول والوساطة المالية، خدمات تحصيل الديون، خدمات التقسيط EasyBuy، وخدمات الائتمان للشركات، إضافة إلى الاستثمار في رأس المال الجريء. كما حصلت المجموعة على تراخيص عدة لمزاولة عدد من الأنشطة الاستثمارية، منها: مدير محفظة استثمار، مستشار استثمار، وكيل اكتتاب، مدير نظام استثمار جماعي، وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.

كما تتطرق البحر إلى مهمة المجموعة في خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين من خلال الأداء المرتفع والعوائد المجزية، وبناء شركات قائمة على الثقة والمسؤولية. حيث تسعى المجموعة لبناء مركز مالي قوي ومستدام من خلال تقديم خدمات متنوعة مع التزام أعلى معايير النزاهة والكفاءة والحوكمة والمسؤولية تجاه الموظفين والمجتمع. أما رؤيتها، فهي تسعى بأن تكون شركة رائدة في مجال الاستثمارات المالية والتمويل على مستوى العالم، من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية وشفافية كاملة، بما يخلق قيمة مضافة للعملاء والمساهمين ويحقق تطلعاتهم وطموحاتهم ويسهم في تنمية وحماية ثرواتهم. وإليكم نص اللقاء:

● طلال بدر البحر

نسعى لخلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين من خلال الأداء المرتفع والعوائد المجزية

ARZAN
أرزان
مجموعة أرزان المالية
للتمويل والاستثمار ش.م.ك.ع.

• هل لديك أي تعليقات على أداء الشركة في خدمتَي «أرزان تريدر» وخدمة التداول بالهامش؟!

«أرزان تريدر» وخدمة التداول بالهامش يمثلان جزءاً أساسياً من خدماتنا في إدارة الأصول والوساطة المالية، وقد حققتا أداءً مميزاً خلال الفترة الماضية، حيث شهدنا نمواً ملحوظاً في عدد المحافظ وعدد المستخدمين، ما يعكس ثقة العملاء بمنصاتنا وبما نقدمه من خدمات. ونحن نعمل باستمرار على تطوير هذه الخدمات من خلال الأدوات التحليلية المتقدمة وعرض التقارير الدورية وأخبار الشركات والأسواق العالمية ضمن تجربة استخدام سهلة وآمنة من خلال تطبيق ومنصة أرزان تريدر، مع الالتزام الكامل بالضوابط واللوائح الرقابية وما يتعلق بهذه الخدمة من سياسات وإجراءات.

الجدير بالذكر أن مجموعة أرزان المالية كانت أول المبادرين في الكويت بإطلاق خدمات التداول بالهامش عام 2022، والتي بدأت سريعاً باستقطاب العملاء المهتمين لها، إضافة إلى إطلاقنا لخدمة أرزان تريدر التي تمتاز بسهولة استخدامها والتداول عبر المنصة الخاصة بها، حيث تتيح للعملاء التداول في السوق الكويتي، وأسواق الخليج، كذلك الأسواق الأمريكية والأوروبية والآسيوية وبقية أسواق العالم.

• ما الدور الذي تلعبه شركات الاستثمار الكويتية في الخليج والمنطقة؟

شركات الاستثمار الكويتية تلعب دوراً مهماً في توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع التنموية المستدامة في المنطقة. فالشركات الاستثمارية تسهم بشكل كبير في خلق بيئة أعمال متكاملة ومستدامة وتثري كل أسواق المنطقة بخدماتها المتنوعة وحلولها المبتكرة.

• ما إستراتيجية التنويع التي تنتهجها المجموعة لعام 2026 والسنوات المقبلة؟

إستراتيجيتنا ترتكز إلى التنويع المدروس جغرافياً وقطاعياً. فنحن نعمل على المستويين المحلي والعالمي، وضمن قطاعات متعددة، مما يمنحنا المرونة الكافية في تخطي العقبات والحد من المخاطر. ونجاحنا يظهره النمو في الأصول التي تديرها المجموعة وأداؤها اللافت وأرباحها في السنوات الأخيرة وتجاوزها للعديد من الأزمات بطريقة ذكية واجتهادها في تعزيز مركزها المالي والاستقرار الربحي لسنوات متتالية ولله الحمد.

• كيف تستفيد المجموعة من التقنيات والتكنولوجيا لتحسين قرارات الاستثمار وعملياتها؟

نحن في مجموعة أرزان المالية نولي أهمية كبيرة للتكنولوجيا. ونستخدم أحدث الأدوات المتعلقة فيها كالأنظمة اللاورقية التي تعمل بها المجموعة وتحليل البيانات وتقييم المخاطر واستخراج التقارير. كما أننا نعتمد على أتمتة العمليات التشغيلية لرفع الكفاءة، وتقليل التكاليف، وتسريع دورة اتخاذ القرار. حيث إننا نؤمن بأن التكنولوجيا هي محرك النمو في هذه الفترة والفترة المقبلة وعلينا مواكبة ذلك من خلال تطوير منصاتنا الداخلية وخدماتنا باستمرار.

• ما التحديات والفرص التي تواجه شركات الاستثمار في الكويت ودول الخليج؟

من أبرز التحديات: تقلبات أسعار النفط، والاضطرابات والظروف الجيوسياسية التي تمر فيها المنطقة، وتزايد المنافسة في الأسواق، والتغيرات التنظيمية المتسارعة. لكن في المقابل، هناك فرص كبيرة في تمويل التحول الاقتصادي الوطني مثل

طلال بدر البحر:

- ملتزمون أعلى معايير النزاهة والكفاءة والحوكمة والمسؤولية تجاه الموظفين والمجتمع
- نركز على التنويع المدروس جغرافياً وقطاعياً محلياً وعالمياً.. ونعمل ضمن قطاعات متعددة
- نؤمن بأن الاستدامة ليست مجرد التزام أخلاقي بل هي ركيزة أساسية من ركائز إستراتيجيتنا

رؤية الكويت 2035 ورؤية السعودية 2030 ورؤى دول الخليج والمنطقة، والتوجه الحكومي نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص، وفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية في شتى القطاعات.

• كيف تؤثر التحولات الاقتصادية الكلية العالمية في قرارات الاستثمار بالكويت؟

التحولات والظروف الاقتصادية الكلية العالمية التي مر بها العالم خلال الأعوام السابقة مثل التضخم العالمي، ارتفاع أسعار الفائدة، والتغيرات الجيوسياسية تؤثر بشكل مباشر في تدفقات رؤوس الأموال والقطاعات المستهدفة للاستثمار. الكويت، بفضل احتياطياتها المالية القوية واستقرارها السياسي، قادرة على امتصاص هذه الصدمات. بل إن هناك فرصاً في هذه التحولات من خلال الاستحواذات الذكية، التنويع الجغرافي، والاستثمار في الأصول ذات التقييم المنخفض، وفي ما يخص آخر القرارات المتعلقة بخفض الفائدة فقد نشهد تسارعاً في وتيرة النشاط الاستثماري محلياً وعالمياً.

• ما مدى نضج تبنّي الشركات الكويتية ودول مجلس التعاون الخليجي معاييرESG؟ وما الخطوات التي يمكن اتخاذها؟

نحن نرى تحسناً تدريجياً، ولا يزال هناك طريق طويل لتحقيق النضج الكامل في تبني معايير ESG ولكن هناك وعياً متزايداً ورغبةً واضحة في تطبيق هذه المعايير، خاصة بين المستثمرين والمؤسسات الدولية، وإيمانهم التام بأهمية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات «ESG» والسعي نحو الاستدامة واتباع أعلى المعايير فيها، وفي أرزان نحن نؤمن بأن الاستدامة ليست مجرد التزام أخلاقي، بل هي ركيزة أساسية من ركائز إستراتيجية المجموعة.

أرزان تريدر

أسواق العالم بين يديك

ARZAN
أرزان

مجموعة أرزان المالية
للتمويل والاستثمار ش.م.ك.
1820200 - 22203000
www.arzan.com.kw
afg_kuwait

ARZAN
TRADER

22203090
arzan.com.kw
arzantrader

الوطني
NBK

في خدمتكم
منذ عام 1952

الكويت - البحرين - السعودية
الإمارات - لبنان - العراق - مصر
المملكة المتحدة - فرنسا - سنغافورة
الصين - الولايات المتحدة الأمريكية

1801801
nbk.com